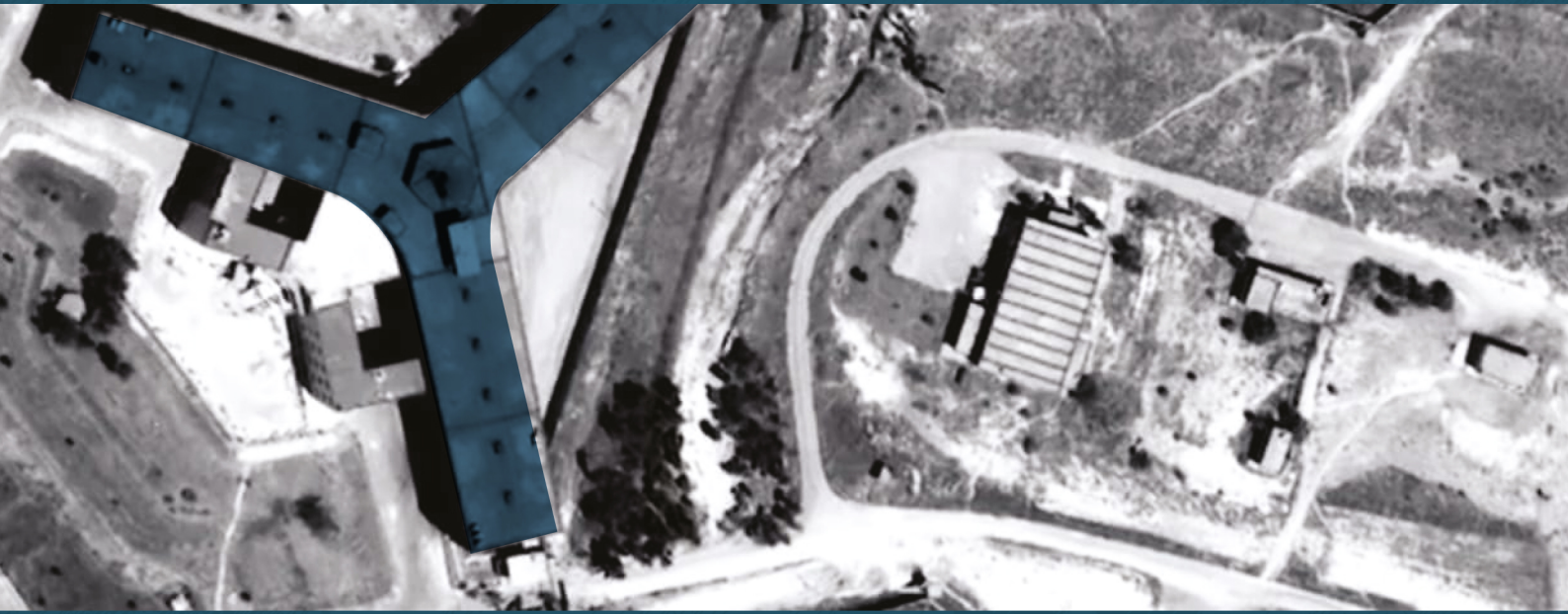


رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا
Association of Detainees & The Missing in Sednaya Prison



الهيكلية الإدارية لسجن صيدنايا وعلاقاته التنظيمية



تشرين الاول / اكتوبر 2022

جميع الحقوق محفوظة ©

الهيكلية الإدارية لسجن صيدنايا

وعلاقاته التنظيمية

تشرين الاول / اكتوبر 2022

جميع الحقوق محفوظة ©

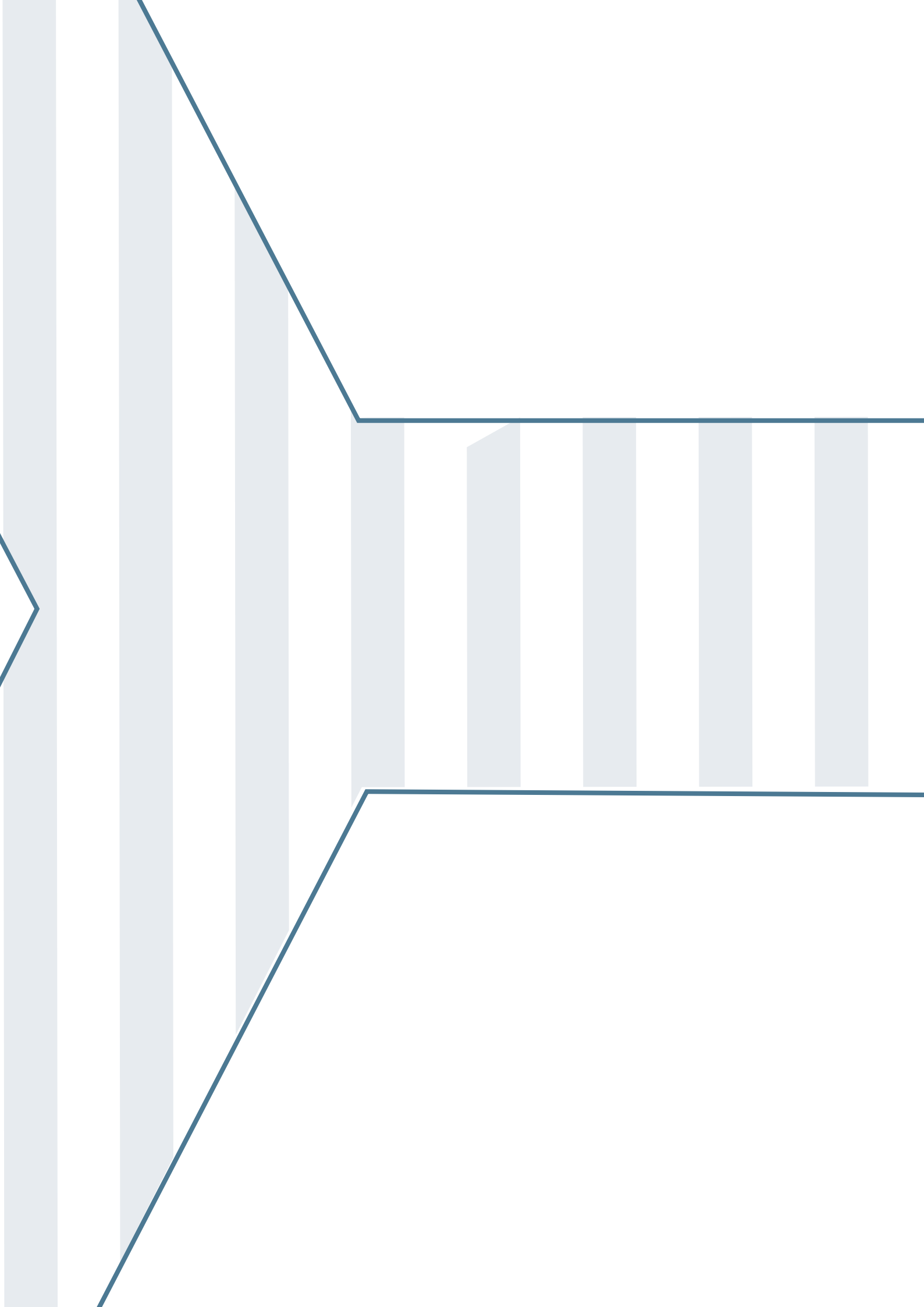


شكر واهداء

تتوجه رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا بالشكر إلى الناجين لشجاعتهم وتصميمهم على المشاركة في هذا التحقيق.

كما تود الرابطة أن تشكر الضباط وصف الضباط المنشقين عن الجيش والأجهزة الأمنية المشاركين في هذا التحقيق لمساهماتهم القيمة التي اغنت الفريق البحثي وساعدته على تشكل فهم أفضل لآلية عمل الأجهزة الأمنية والعسكرية وعلاقتها مع بنية الدولة السورية، والشكر موصول أيضاً إلى العاملين السابقين في سجن صيدنايا المشاركين في هذا التحقيق على مشاركتهم بيانات ومعلومات لا تقدر بثمن كانت حاسمة في بناء هذا التحقيق. وتشعر الرابطة بالامتنان لفريق المركز السوري للعدالة والمساءلة على المراجعات التي أجروها لوثائق هذا التحقيق.

لقد استغرق العمل على هذا التحقيق أكثر سنة ونصف تم خلالها الاستماع والتحليل لأكثر من 200 ساعة من المقابلات والشهادات لعاملين سابقين في الجيش والأجهزة الأمنية وناجين، كما قمنا أيضاً بدراسة حوالي 50 صور من أقمار صناعية و20 ملف من دراسات ووثائق حكومية. إلى كل المنسيين في جحيم سجون الأسد وتخليداً لذكرى الشهداء الذين قضوا في ذلك المكان وتكريماً للناجين الذي خرجوا أحياء نقدم هذا العمل.



رابطة معتقلي ومفقودي سجن سيدنايا Association of Detainees & The Missing in Sednaya Prison



رابطة معتقلي ومفقودي سجن سيدنايا (ADMSP) هي ائتلاف للناجين من سجن سيدنايا والضحايا وعائلاتهم، تسعى لكشف الحقيقة وتحقيق العدالة للمعتقلين بسبب رأيهم السياسي أو نشاطهم. وتعمل على كشف مصير المفقودين والمختفين قسراً في سجن سيدنايا. تقدم الرابطة المشورة والدعم لأسر المعتقلين والمختفين قسراً وتوفر لهم المعلومات والاستشارات بما يضمن كشف مصير احبتهم، بالإضافة إلى عملها في التوثيق وجمع الأدلة تقدم الرابطة عبر مركز العائلة خدمات إعادة التأهيل التي تركز على الصحة النفسية للناجين من التعذيب، أو الحرب، أو العنف، أو أي انتهاك لحقوق الإنسان.

يعزز عمل رابطة معتقلي ومفقودي سجن سيدنايا الاعتراف بالضرر الذي يعاني منه المعتقلون، والبحث عن الحقيقة، والمساءلة، وكشف مصير المختفين قسراً، وتعويضات الضحايا والناجين من انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

جدول المحتويات

8	الملخص التنفيذي
10	مقدمة
12	المنهجية
17	أولاً: حماية السجن
18	المستوى الأول: السرية الخارجية
20	المستوى الثاني: اللواء 21
21	المستوى الثالث: الحماية الداخلية (السرية الداخلية)
24	ثانياً: البنية الإدارية والتنظيمية داخل السجن
25	القلم الأمني (المبنى الأحمر)
25	مضخة المياه ومولدة الكهرباء
26	المهمات والتسليح (المستودعات)
27	الندوة
27	المشتريات
27	المطبخ والمطعم والطعام
28	المكتب الطبي
28	مكتب صف ضابط الثكنة وقلم التوجيه السياسي
30	ثالثاً: علاقات السجن الخارجية
30	التبعية القضائية
32	تعيين الضباط والكادر الطبي
34	رابعاً المعاملة داخل السجن والتغيرات التي طرأت عليها منذ تأسيس السجن حتى اليوم
34	أثر البنية التنظيمية والإدارية على السجناء
36	التعامل مع الجثث
40	أحداث مفصلية في تاريخ السجن والتغيرات التي رافقتها
42	مدراء السجن وأبرز القرارات في عهد كل منهم
51	خلاصة
52	الملحق

الملخص التنفيذي

لا نكونُ مبالغينَ إذا قلنا: إن سجن صيدنايا واحد من أكثر الأماكن سرية في العالم؛ ففي هذا المكان ارتكبت أبشع أنواع جرائم ضد الإنسانية، حيث تمت تصفية عشرات الآلاف من المعتقلين بعد تعرضهم لشتى أنواع التعذيب، وجُرد الكثير منهم من ممتلكاتهم، وتعرض أهالي المعتقلين إلى الابتزاز مادياً ومعنوياً. وإنَّ أيَّ معلومة عما حدث ويحدث في هذا السجن تفادى جدرانه تدين النظام السوري، ولعل ذلك يكون أحد الأسباب التي تفسر خروج عدد قليل جداً من معتقليه أحياء. لكن حتى هؤلاء القلة يفتقرون إلى الكثير من المعلومات عمّا يحدث خارج جدران زنزانتهم أو غرفة التحقيق. يضاف إلى ذلك أن كافة العاملين فيه يتم انتقاؤهم بعناية تامة من العناصر المضموني الولاء لرأس النظام وزبانيته. كلُّ هذا يجعل من سجن صيدنايا مجموعة ألغاز عصية على الفهم: ما الذي يحدث داخله؟ ولماذا؟ وكيف؟ ومن هم المسؤولون عن ذلك؟

يركز هذا التقرير على الهيكلية الإدارية والعلاقات التنظيمية لسجن صيدنايا، التي من دون فهمها لا يمكن الإجابة على الأسئلة السابقة، ولا يمكن بالتالي تحديد المسؤوليات عن الانتهاكات التي حدثت وتحدث في هذه اللحظات فيه. وقد تمكنت الرابطة من الوصول إلى مصادر غنية جداً للمعلومات حول هذا الموضوع، مبنية على 31 مقابلة مع أشخاص عملوا داخل السجن، وضباط منشقين كانوا على أسواره ضمن القوات المسؤولة عن حمايته وتولوا مناصب مهمة خلال عملهم، ومعتقلين سابقين احتُجزوا فيه في فترات زمنية مختلفة. ومن خلال عملية تحليل صارمة للبيانات تمكنت الرابطة من فكِّ كثير من ألغاز هذا السجن. وفي هذا التقرير نستعرض نتائج هذا البحث الذي استمر عاماً كاملاً (بَدئ في آذار/مارس 2021 وانتهى في آذار/مارس 2022).

يبحث القسم الأول من هذا التقرير في الحراسة الخارجية للسجن، ويحدد الجهات المسؤولة عنها وأماكن توزيعها ودورها. وكذلك يفعل بخصوص الحراسة الداخلية التي تنتشر بين الأسوار الخارجية والداخلية وبوابات الأبنية. والأمر ذاته بخصوص مفارز الأجنحة التي تكون على احتكاك يومي مع المعتقلين، ويحدد أدوار كل منها وعلاقاتها فيما بينها ومع إدارة السجن ومع السجناء. وبهذه الطريقة يمكن الحديث عن ثلاثة مستويات من الحراسة: الأول يتعلق بحماية السجن من الخارج ضدَّ أي تهديد خارجي أو فرار للسجناء، والثاني مهمته مساندة المستوى الأول. أما الثالث فيتعلق بحماية أبنية السجن الداخلية ومراقبة تحركات السجناء وتأمين وجودهم وانضباطهم داخل الأجنحة والمنقردات. وتختلف طبيعة الحماية في كلِّ مستوى وفقاً للجهة العسكرية المسؤولة عنه (الجيش أو الشرطة العسكرية أو شعبة الاستخبارات العسكرية).

ويدرس القسم الثاني عمل المكاتب داخل السجن بدءاً من تلك المعنيّة بتلبية الحاجات الأساسية من الطعام والكهرباء والمياه ووصولاً إلى تلك المعنيّة بالرعاية الطبية والمشتريات. ويتمقّن في تفاصيل علاقاتها مع الإدارة وفي رتب العناصر المسؤولين عنها وأعدادهم، ويحلل التغيرات في تفاصيل عملها في أوقات تشديد العقوبات على المعتقلين. وترتبط هذه المكاتب بشكل مباشر بمكتب ديوان مدير السجن الذي تتواصل معه بشكل خاص في الأمور الإدارية. أما فيما يتعلق بالأمور الأمنية فيتمّ التواصل بشكل مباشر مع ضابط الأمن، الذي يشكّل مع مدير السجن مركز السلطة في السجن.

وأما القسم الثالث فيبحث في ارتباطات السجن مع باقي مؤسسات الدولة وأجهزتها الأمنية، لذلك يبحث في طبيعة علاقاته معها، سواء تلك المتعلقة بالتبعية الإدارية الرسمية أو العلاقات الشخصية المبنية على المحسوبيات والولاء والقرب من مراكز القوة في النظام السوري. والسجن يتبع إلى جوهتين قضائيتين منفصلتين: الأولى هي القضاء العسكري الذي ينظر في الجنايات أو الجرح التي يرتكبها عسكريون، والثانية هي محكمة الميدان العسكري. ومع أنّ اسمها يشير إلى الجيش فإن اختصاصاتها لا تقتصر عليه، بل تتعدّها أيضاً إلى المدنيين. ومع أنّ الكثير من السجناء الذين تتم محاكمتهم أمام محكمة قضايا الإرهاب يقضون أحكامهم في صيدنايا فإنه ليس لهذه المحكمة علاقة تبعية مباشرة مع السجن. ويبرز في هذا القسم أيضاً مشفى تشرين العسكري كمكان لتصفية المعتقلين بشهادة وفاة ثمّ دفن الجثث.

وقد مرّت سوريا بأحداث كبيرة منذ تأسيس السجن في عام 1987، وكذلك حدث مع السجن (خصوصاً تمرد السجناء في 2008)، كما تعاقب على إدارته عشرة مدراء مختلفين؛ لذلك يركز القسم الأخير من التقرير على هذه الأحداث الكبرى والتغيرات التي حدثت خلالها، كما يقدم معلومات مفصلة عن هؤلاء المدراء وأبرز الأحداث التي وقعت خلال توليهم للمنصب داخل جدران السجن.



(السجن العسكري الأول) - أو (سجن صيدنايا) - اسم يبعث الرعب في قلوب السوريين الذين ارتبط المكان عندهم بفقدان الأحبة وغيابهم، وحفر في ذاكرة المجتمع الكثير من الأسى. يقع السجن على تلة صغيرة عند بداية سهل صيدنايا، وهي بلدة جبلية تقع على بعد 30 كم شمال العاصمة دمشق، وعلى ارتفاع 1200م عن سطح البحر. ويتكون السجن من بناءين: البناء الرئيسي القديم (المعروف بالأحمر)، والبناء الثاني الجديد (المعروف بالأبيض)، وهذا تديره الشرطة العسكرية تحت إشراف شعبة المخابرات العسكرية.

بدأ العمل بإنشاء سجن صيدنايا عام 1978، يوقها صادرت الحكومة السورية بعض الأراضي في تلك المنطقة من ملاكها الحقيقيين ثم عهدت بها إلى مؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع السورية لتقيم السجن عليها، وبدأت المؤسسة أعمال البناء عام 1981 واستمر العمل في إنشائه إلى عام 1986، وأدخل السجن أوّل معتقل في العام 1987. وتقدر مساحة السجن الإجمالية بنحو 1,4 كم مربع،^[1] أي ما يعادل ثمانية أضعاف مساحة ملاعب كرة القدم الدولية في سوريا مجتمعاً.^[2] ويختلف هذا السجن عن السجون المدنية من حيث التبعية ومن حيث الممارسات والقوانين والأنظمة المطبقة فيه؛ إذ تتبع السجون المركزية (سجون المحافظات) لوزارة الداخلية، وتشرف عليها وزارة العدل، ويُسمح لبعض الهيئات المدنية -كالهلال الأحمر العربي السوري، وجمعيات رعاية المسجونين وأسرههم السورية- بالدخول إلى هذه السجون ومتابعة شؤون المحتجزين فيها. أما سجن صيدنايا فيتبع لوزارة الدفاع، ولا تتمتع وزارة العدل بأي سلطة عليه، كما لا يستطيع أحد دخوله أو زيارة أيّ معتقل فيه من دون إذن من الشرطة العسكرية يُحصل عليه بعد موافقة أمنية مسبقة من شعبة الاستخبارات العسكرية. وهو مكان إيداع وتوقيف يتبع قضائياً للمحكمة الميدانية الأولى والثانية التابعتين لوزارة الدفاع، حيث لا سلطة لوزارة العدل عليها أيضاً.^[3] تعاضم دور سجن صيدنايا بشكل كبير بعد العام 2011، وتحول إلى معسكر موت بكل ما تحمله الكلمة من معنى.^[4]

[1] تم حساب المساحة باستخدام أداة المساحة في خدمة الخرائط غوغل ماب.

[2] تتراوح مساحة ملعب كرة القدم الدولي بين 6800 و7140 متر مربع، وفي سوريا 23 ملعب كرة قدم دولي.

يُنظر كرة القدم السورية قائمة الملاعب: <https://bit.ly/3QzQkJX>

[3] سابقاً كانت محكمة أمن الدولة أيضاً ثم ألغيت وصل مكانها محكمة قضايا الإرهاب. هذا بالإضافة إلى المحاكم العسكرية، وفي حال كان المعتقل مرتبطاً بالمحكمة الميدانية فإنه يُحتجز في المبنى الأحمر، أما إذا كان تابعاً للمحاكم العسكرية فيحتجز في المبنى الأبيض. وفي حالة محكمة قضايا الإرهاب فمن الممكن أن يُحتجز في المبنى الأحمر أو الأبيض. تم تأسيس المحكمة الميدانية الثانية بداية عام 2013، وتغير مكان المحكمة من الشرطة العسكرية في القابون إلى المربع الأمني في كفرسوسة - بناء التدريب الجامعي.

[4] لمعلومات أكثر عن تفاصيل السجن الداخلية وعدد الغرف والأجنحة والطوابق يُنظر: داخل صيدنايا سجن التعذيب السوري، منظمة العفو الدولية 2016. <https://saydnaya.amnesty.org>. ويُنظر أيضاً: سجن صيدنايا خلال الثورة السورية «شهادات»، رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا 2020 <https://bit.ly/3Bx0qj2>

يصنف النظام السوري المعتقلين داخل هذا السجن إلى فئتين:

1. الموقوفون الأمنيون: وهم المعتقلون (مدنيون أو عسكريون) على خلفية رأيهم أو نشاطهم السياسي أو بسبب انتماؤهم/أو اتهامهم بالانتماء إلى منظمات «إرهابية»، أو القيام بأعمال «إرهابية»، أو حسب التهم الجاهزة الأخرى للنظام السوري التي تُلقَق لتبرير اعتقال أحدهم.
2. الموقوفون القضائيون: وهم من العسكريين المحتجزين بسبب ارتكابهم جرائم أو جنحاً جنائية (قتل، سرقة، فساد، اختلاس أموال، فرار من الخدمة الإلزامية... إلخ).

هذا التقسيم لمعتقلي سجن صيدنايا ينتج عنه اختلاف في طريقة المعاملة لكل فئة: فالموقوفون الأمنيون يتعرضون لتعذيب ممنهج، وكافة سياسات الحرمان من الطعام وانعدام الرعاية الطبية والصحية، والإخفاء القسري. أمّا الموقوفون القضائيون فيتعرضون لتعذيب غير ممنهج يطبّق عليهم كنوعٍ من العقوبة، أو عند ارتكاب السجين مخالفة لتعليمات أو بغرض فرض هيبة أو سطوة للحرس، وفي الغالب يتمتع الموقوفون القضائيون بزيارات دورية من عائلاتهم، ومستوى مقبول من الطعام والرعاية الطبية.^[5]

وباستثناء تقرير منظمة العفو الدولية المعنون بـ«المسلخ البشري: عمليات الشنق الجماعية والإبادة الممنهجة في سجن صيدنايا بسوريا»، والتقارير الصادرة عن رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا،^[6] فإنّ كلّ ما رشح من معلومات عن هذا السجن يأتي من تقارير صحفية تعتمد على روايات معتقلين سابقين تفتقر إلى منهجية واضحة تتعلق بكيفية جمع البيانات وتحليلها. ومن ناحية أخرى فإنّ الكثير من الغموض يلفّ هذا المكان، ونكاد لا نعرف شيئاً عن بنيته الإدارية والتنظيمية وعلاقاته مع الأجهزة الأمنية والمحاكم ووزارة الدفاع وغيرها من «مؤسسات الدولة». ومن هنا بدت الحاجة ملحة إلى البحث في هذا الجانب، ليس فقط لفهم ما حدث ويحدث داخل أسوار السجن، بل أيضاً لتقديم نموذج أكثر وضوحاً عن طريقة عمل الدولة الاستبدادية في سوريا وبنيتها الأمنية. كما أنّ هذا البحث قد يسهم في أيّ جهد مستقبلي -محليّ أو دوليّ- يسعى إلى محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات داخل السجن، أو إلى تعويض الضحايا المباشرين، أو تخليد ذكراهم، أو إلى كشف الحقيقة عن أحد أكثر الحقب دموية في تاريخ البلاد، والتي يعدّ هذا السجن من أهم رموزها. ومن دون فهم هذه البنية وهذه العلاقات يستحيل تحديد المسؤوليات. لكن أي منهجية يجب أن نتبع لدراسة واحد من أكثر مراكز الاحتجاز سرية في العالم؟

[5] بعد العام 2011 حُصّص المبنى الأبيض بالكامل لاحتجاز المعتقلين القضائيين، وحُصّص المبنى الأحمر للمعتقلين الأمنيين، بغية عزلهم نهائياً وحرمانهم من أي فرصة للتواصل مع أيّ شخص له اتصال مع العالم الخارجي.

[6] يمكن قراءة التقارير الصادرة عن رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا، وتحميلها، عبر الرابط الآتي:

<https://www.odmsp.org/reports>

طرحنا في رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا على أنفسنا سؤالاً ملخاً حول ماهية المنهجية التي يمكن اتباعها لدراسة الهرمية الإدارية والعسكرية وتوزيع المسؤوليات في سجن صيدنايا، وتوصلنا بدايةً إلى قناعة مفادها الانصراف عن فكرة إمكانية جمع بيانات كميّة عن هذا الأمر؛ لأنّه حتّى تلك المعلومات التي يمكن جمعها من المعتقلين السابقين قليلة الفائدة لفهم هذا الموضوع؛ فالسجناء غالباً ليس لديهم معلومات بهذا الخصوص، كما أنّ هناك ندرة في عدد المنشقين عن هيكل السجن الإداري من العسكريين الذين يمكن الوصول إليهم وجمع البيانات منهم؛ لأنّ العاملين في سجن صيدنايا يُختارون بعناية شديدة من أوساط الموالين الشديدي الإخلاص للنظام وضباط أجهزته القمعية. أمّا البحث في سجلات الدولة الرسمية عن معلومات عن هذا السجن فأمراً غير متاح؛ لأنّ سوريا لم تشهد أيّ انتقال سياسيّ بعد، وما يزال النظام الأمني صاحب هذا السجن موجوداً، ناهيك عن أنّ سجلات كهذه لن تتضمن معلومات مفيدة عن طريقة إدارة هذا السجن إلا بدرجة محدودة؛ لأنّ الأعمال داخله تعتمد إلى حدّ كبير على الأوامر الشفهية وترميز المكتوب أو تمويهه، كنوع من السريّة التي تحيط بهذا المكان وبالانتهاكات والتجاوزات التي تحدث فيه. وبناء على ما تقدم، كان لا بد من أن نتّجه في هذا البحث إلى مسلك البحث النوعي عن المعلومات، ولا سيّما المقابلات الفردية مع مصادر مختلفة لها صلة بهذا السجن على صورة أو أخرى، كالعاملين السابقين المنشقين، أو المعتقلين المُفرّج عنهم. وهذا النوع من المقابلات يُوصّل إلى معلومات غنية، لا سيّما إن كانت من العاملين المنشقين. وبعد جمع المعلومات من المقابلات المختلفة يجب أن تُقاطَع مع بعضها لتكوين صورة عمّا نسعى إليه في هذا البحث. لكن ماهي المصاعب التي تواجه هذا النوع من البحث؟ وما هي طرق التعامل معها؟^[7]

أول مشكلة تظهر هنا أنّ العامل أو المنشق قد يرفض التعاون خشية تحميله مسؤولية قانونية ما لاحقاً، لا سيّما إن كان ذا منصب مهمّ. ومثّل هذا العامل المنشق قد يكون مصدراً غنيّاً للمعلومات بحكم منصبه السابق، وفي الوقت نفسه، وللأسبب نفسه، يكون الحصول على موافقته على إجراء مقابلة لبحث كهذا أمراً صعباً المنال. والمشكلة الثانية هنا أنّ شخصاً كهذا -حتى في حال موافقته على المشاركة في البحث- فإنّه قد يتلاعب بالمعلومات التي يقدّمها؛ لتجنب نفسه أو أشخاص يهتمونه ما يزالون في عملهم في السجن أيّ مسؤولية. والحل الوحيد لهاتين المشكلتين هو تدقيق المعلومات التي يُحضّل عليها من هذا المصدر، ومقاطعتها مع ما يُحضّل عليه من المصادر الأخرى المختلفة، سواء أكانت مكتوبة (كأحداث وتواريخ معينة)، أو كانت شفويّة حُصل عليها من مقابلات مع معتقلين سابقين أو عاملين في أجهزة أمنية كانت على علاقة بإدارة السجن. ثم تُعاد المقابلة مع هذا المصدر نفسه بعد فترة زمنية، ويُعاد طرح الأسئلة عليه بطريقة أخرى، وتُقارن إجاباتُه الجديدة بما قدّمه في المقابلة السابقة، كما يتمّ تحليل المعلومات التي يقدّمها، وتُقاطَع مع معلومات المصادر الأخرى في المقابلات الأخرى، ومع آراء خبراء في دراسة الأجهزة الأمنية في البلد.

[7] لمزيد من المعلومات عن المصاعب التي تواجه هذا النوع من الأبحاث، يُنظر: الدليل البحثي الصادر عن برنامج العلاقات المدنية - العسكرية في الدول العربية في مركز كارنيغي للشرق الأوسط: <https://bit.ly/3xdV9uq>

وهذا ما قمنا به في إطار إنجازنا لهذا التقرير. وسنشرح فيما يلي بالتفصيل الخطوات المتبعة في هذا الجانب.

تمكنت الرابطة من الوصول إلى أحد العاملين السابقين في السجن، كان يشغل منصباً مهقاً، وكان مطلعاً على معظم تفاصيل الهيكلية الإدارية للسجن وتوزيع المسؤوليات داخلها. وبعد مفاوضات طويلة معه وافق على إجراء مقابلات متعلقة بموضوع البحث بعد تعهّد الرابطة بعدم الإفصاح عن بياناته الشخصية أو منصبه أو مكان إقامته لأيّ شخص كان. ومن أجل حماية هويّته رمزنا له بالرمز (ب-25) في جميع الفقرات والمراحل المتعلقة بالبحث. وقد أجرينا معه 23 جلسة اعتمدت على مقابلات نوعية معمقة وجهاً لوجه. ويقدر إجمالي عدد ساعات اللقاء به بأكثر من 70 ساعة (3-4 ساعات للجلسة الواحدة)، وكانت الجلسات بين آذار/مارس 2021 وكانون الثاني/يناير من العام 2022، كما تمّ التواصل معه عن بعد عبر برنامج مشقّر لأكثر من 28 مرة للاستفسار عن بعض التفاصيل. واستطاعت الرابطة الوصول إلى شخص آخر شغل منصباً إدارياً في السجن بين عامي 2010 - 2012. وبالإضافة إلى ذلك تمت مقابلة حارسين سابقين في السجن، وأُجريت معهما مقابلتان منفصلتان عبر برنامج مشقّر في شهري نيسان/إبريل وأيار/مايو 2021. كما أُجريت مقابلات مع ضابطين منشقّين عن الفرقة الثالثة في الجيش السوري، المسؤولين عن حماية السجن، ومع ضابط منشق عن اللواء 21 الذي تنتمي إليه الكتائب المدافعة عن السجن، الموكلة لها محاولة صدّ أي عملية اقتحام خارجي أو عملية فرار وتمرّد داخلي. وبالمجمل، بلغ عدد المصادر الأساسيّة لمعلومات هذا البحث سبعة شهود داخليين (أربعة شهود من داخل سجن صيدنايا تابعين للشرطة العسكرية، وثلاثة شهود من خارج سجن صيدنايا تابعين للفرقة الثالثة في الجيش).

وتشكل فريق جمع البيانات للبحث من شخصين مدربيين بشكل كامل على تقنيات إجراء المقابلات، إضافة إلى خبرة واسعة في المسائل العسكرية وشؤون سجن صيدنايا، باعتبارهم منشقين عن الجيش ومعتقلين سابقين في السجن نفسه. واعتمد هذا الفريق منهجية دقيقة لإجراء المقابلات والتحقّق من دقّة المعلومات المقدّمة من قبل الشهود.^[8] وقد مكّنت خبرات الفريق، ومشاوراتهم مع الباحث الرئيسي، من وضع الأسئلة وطريقة صياغتها وطرحها.

[8] يُنظر بروتوكول إجراء المقابلات في الملحق رقم 1.

وكنّا نحلّل البيانات بالتزامن مع جمعها (استمر الجمع والتّحليل من نيسان/إبريل 2021 حتى آذار/مارس 2022). وبعد كل مقابلة كان فريق البحث الميداني يجتمع مع الباحث الرئيسي. ثمّ أُدرجت البيانات على برنامج MAXQDA المخصص للبحث النوعي^[9] لتحليلها، وتمّ هذا من خلال ترميزها بالاعتماد على إجراءات النظرية المجرّدة.^[10] بهذه الطريقة تمّ العمل بطريقة استقرائية تعطي الأولوية للبيانات المجموعة، ويتمّ التحقق منها وإشباع الفئات المركزية الناتجة عن التحليل من خلال تطبيق منهج المقارنة المستمرة.^[11] بعد ذلك تمّت كتابة مسوّدّة أولية، ثمّ نوقشت مع خبراء في مجال الدراسات الأمنية في سوريا من باحثين وحقوقيين (نتحفظ على أسمائهم بناءً على رغبتهم)، فتولد عن ذلك حاجة للعودة إلى جمع بعض البيانات للإجابة عن بعض الأسئلة التي بقيت معلّقة بسبب عدم توقّرها عند المصادر الرئيسية، أو بسبب شكوك لدى فريق البحث بمعلومات تمّ الحصول عليها منهم. وكنّ نتيجة لهذه المنهجية، وبالإضافة إلى المشاركين الرئيسيين السبعة، أُجريت مقابلات مع 31 شخصاً بين معتقلين سابقين ومنشقين عن الجيش والأجهزة الأمنية السورية، يتكوّنون من: 10 معتقلين سابقين، و14 ضابطاً و7 صف ضابط اختيروا للإجابة عن أسئلة محددة بناءً على خبرتهم من خلال عملهم في الجيش والأمن.^[12]

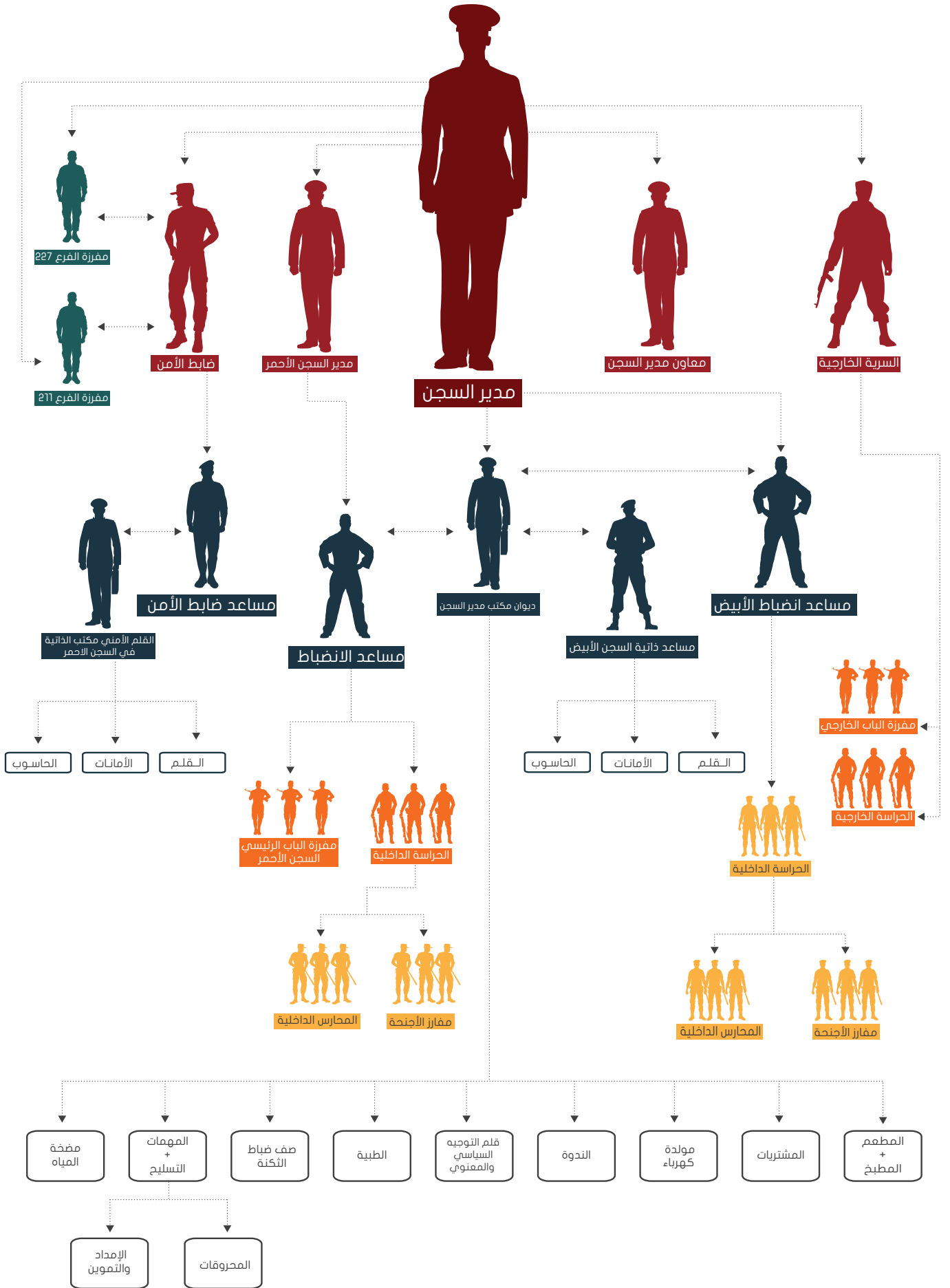
يستعرض الشكل (6) الفئات المركزية التي نتجت عن التحليل والعلاقات فيما بينها، وتمت صياغة بنية هذا التقرير بناءً عليها. لذلك من المهم الانتباه إلى هذا الشكل؛ فقد يكون من الضروري العودة إليه لفهم بعض التفاصيل الواردة في التقرير.

[9] خلال عملية التحليل كان الباحث الرئيسي يلتقي فريق البحث بعد كل مقابلة مع (ب-25)، وبهذه الطريقة أُجري 12 لقاء كان الباحث يستفسر فيه عن بعض التفاصيل للإجابة على الأسئلة التي تنبثق من تحليل كل مقابلة، ويقوم بتوجيه الفريق بخصوص المقابلة التالية.

[10] تقوم منهجية النظرية المجرّدة على ثلاثة أنواع مختلفة من الترميز: الأول هو المفتوح، حيث يتم ترميز البيانات بشكل مباشر. والثاني هو المرّكز، ويقوم على فرز الرموز الناتجة عن الترميز المفتوح ودمج المكرر وإعادة ترتيبها وتنظيم عناصرها الداخلية. أما الثالث -وهو النظري- فيذهب باتجاه البحث في العلاقة بين الفئات الناتجة وترسيم النظرية. ويجدر التنويه هنا إلى أنّ هدفنا في هذا البحث يقتصر على فهم بنية سجن صيدنايا وشبكة علاقاته، ولا يسعى إلى تطوير نظرية عن مراكز الاحتجاز.

[11] بعد الترميز وبناء الفئات تُطرح الأسئلة الممكنة عن الفئات كلّها، ويبدأ البحث عن إجابات عنها من خلال ما يسمى بالعيّنة النظرية. فمثلاً، بعد عملية الترميز توصلنا إلى فئة القلم الأمني، الأسئلة هنا كثيرة، ما دوره؟ ما علاقته مع القلم؟ وبمّ يتميز عنه؟ وماهي علاقته مع باقي الفئات... إلخ. وللإجابة عن الأسئلة التي تنتج عن التحليل يتمّ البحث عن شخص مناسب، ثمّ يتخذ الباحث قراراً إما بالعودة إلى المصدر الرئيسي لهذا البحث (ب-25) أو إلى معتقل سابق أو خبير في مجال الدراسات الأمنية، أو إلى مصادر أخرى. وبلغة أخرى: في العيّنة النظرية لا يتمّ تحديد الأشخاص الذين ستجرى المقابلات معهم بشكل مسبق، بل من خلال الحاجة التي تقتضيها عملية تحليل البيانات لإشباع الفئات الناتجة، أي للإجابة عن كلّ الأسئلة المتعلقة بها. أما منهج المقارنة الثابتة (أو المستمرة) فيمكن تلخيصه بالآتي: للوصول إلى حالة الإشباع هذه، والإجابة عن الأسئلة الناشئة، تُقارن البيانات المجموعة ببعضها (من نفس المصدر أو من المصادر المختلفة) وكذلك تُقارن بأي بيانات أخرى متوفرة من مصادر ثانوية (لم يتمّ فريق البحث بجمعها بنفسه).

[12] ينظر الملحق رقم 2 الذي يتضمّن عدد المقابلات التي أُجريت لأغراض البحث مع تواريخها ورتبة الشاهد.





200

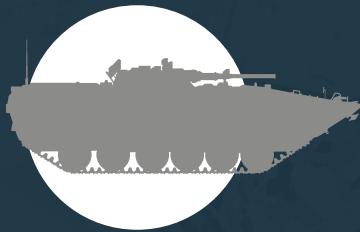
عناصر قوات
الفرقة الثالثة



250

عناصر قوات
الشرطة العسكرية

08

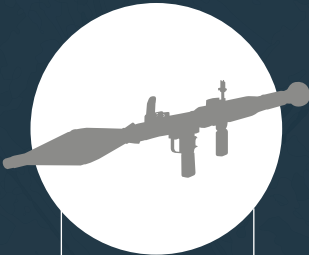


BMB



T-80

06



16



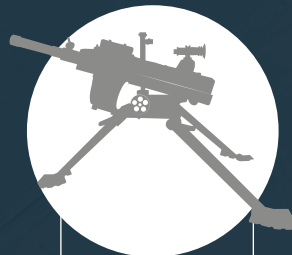
320



20



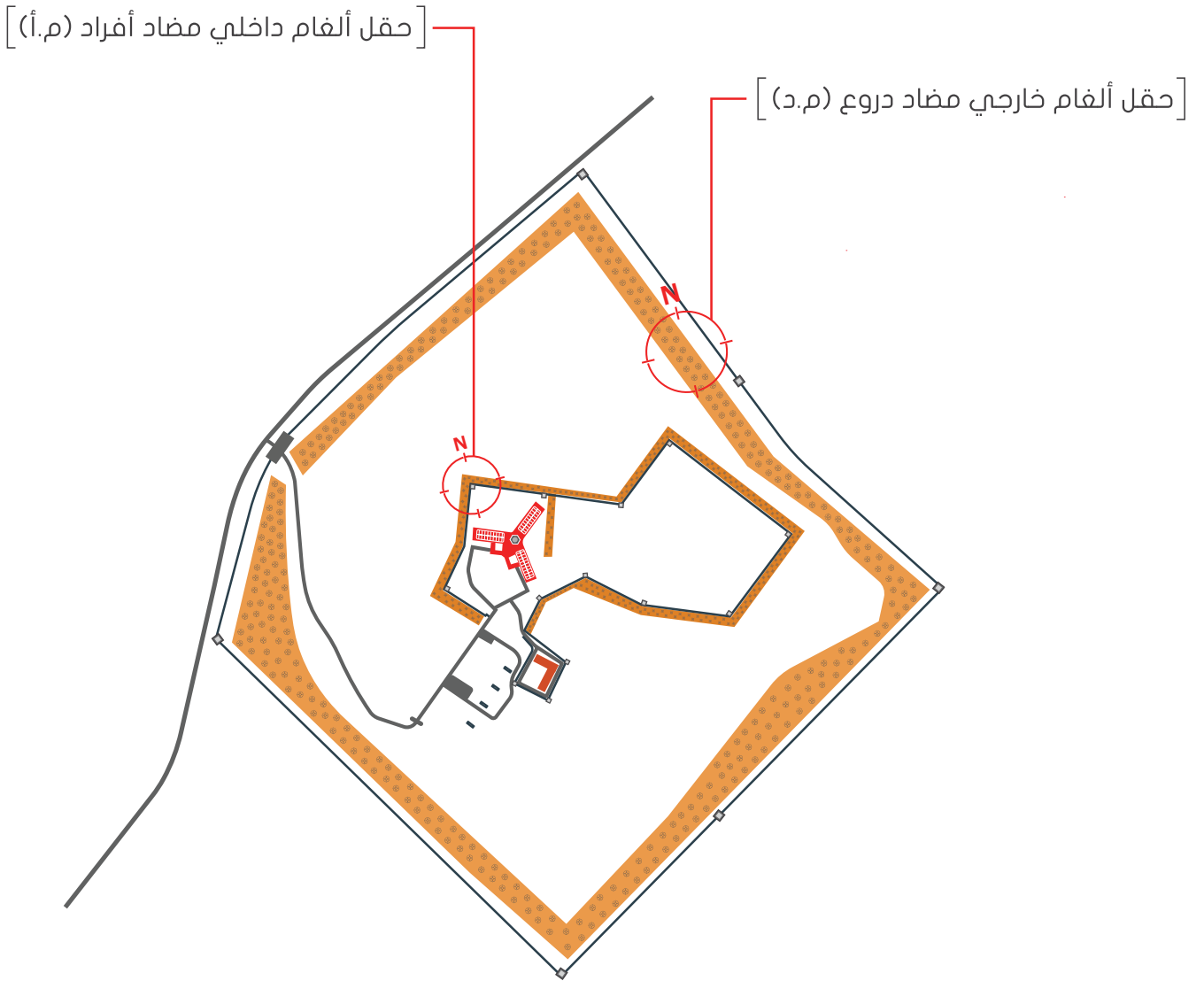
48



15

أولاً: حماية السجن

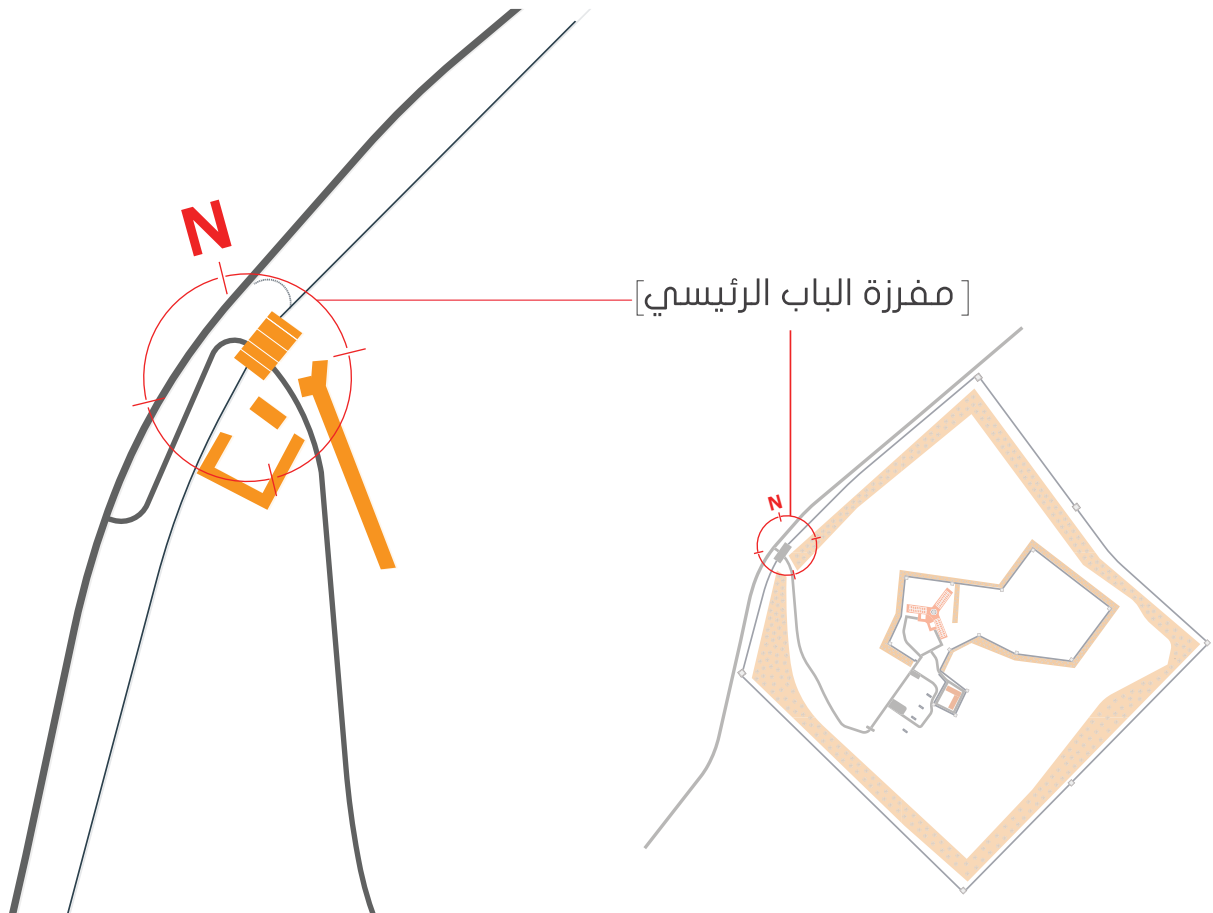
لحماية السجن ثلاثة مستويات: المستوى الأول يتعلق بحمايته من الخارج ضد أيّ تهديد خارجي، أو فرار للسجناء. ويمكن للموكلين بهذا المستوى من الحماية التدخّل في حالات التمرد الداخلي. أمّا المستوى الثاني فهو خط الدفاع الرئيسي عن السجن ضد أيّ هجمات خارجية، ومن مهامه أيضاً دعم المستوى الأول ومساندته. وأمّا المستوى الثالث فيتعلق بحماية أبنية السجن، الداخلية ومراقبة تحركات السجناء، وتأمين تواجدهم وانضباطهم داخل الأجنحة والمنفردات. وتختلف طبيعة الحماية في كلّ مستوى وفقاً للجهة العسكرية المسؤولة عنه. كما أنّ السجن محافظ بحقلين ألغام، واحد داخلي مضاد للأفراد (م. أ) والثاني خارجي مضاد للدروع (م. د).



المستوى الأول: السرية الخارجية

السرية الخارجية هي المسؤولة عن حماية الأسوار الخارجية للسجن ومراقبة التحركات في محيطه،^[13] وصد أي محاولة اقتحام وتسلسل من الخارج أو فرار سجناء من الداخل، وبالإضافة إلى السرية الخارجية (عناصر السجن من الشرطة العسكرية) هناك حماية من الجيش السوري الفرقة الثالثة-اللواء 21 (المستوى الثاني). وتنتشر السرية الخارجية في مكانين رئيسيين هما: على الباب الرئيسي والأسوار الخارجية، وعند الباب الأوسط:

1. مفرزة الباب الرئيسي: وتضم من 10 إلى 20 عنصراً مختلفين، مجندين وصف ضباط متطوعين، يعينهم الضابط المسؤول عن السرية الخارجية، والذي يقع مكتبه أيضاً على الباب الرئيسي. المهمة الرئيسية لهذه المفرزة هي حراسة السجن من الخارج، ومراقبة جميع التحركات الخارجية المشبوهة والإبلاغ عنها، والانتشار على أبراج الحراسة الخارجية التي يبلغ عددها 8 أبراج، في كل برج عنصران في الوقت ذاته، بالإضافة إلى تدقيق جميع حركات الدخول والخروج من وإلى السجن، وتسجيلها (زوار، دوريات، عناصر، إمداد... إلخ)، وتقوم مفرزة الباب الرئيسي بعملية تفتيش لكل من يريد الدخول أو الخروج من وإلى السجن، ويمكن اعتبارها خط الحماية الأول للسجن.



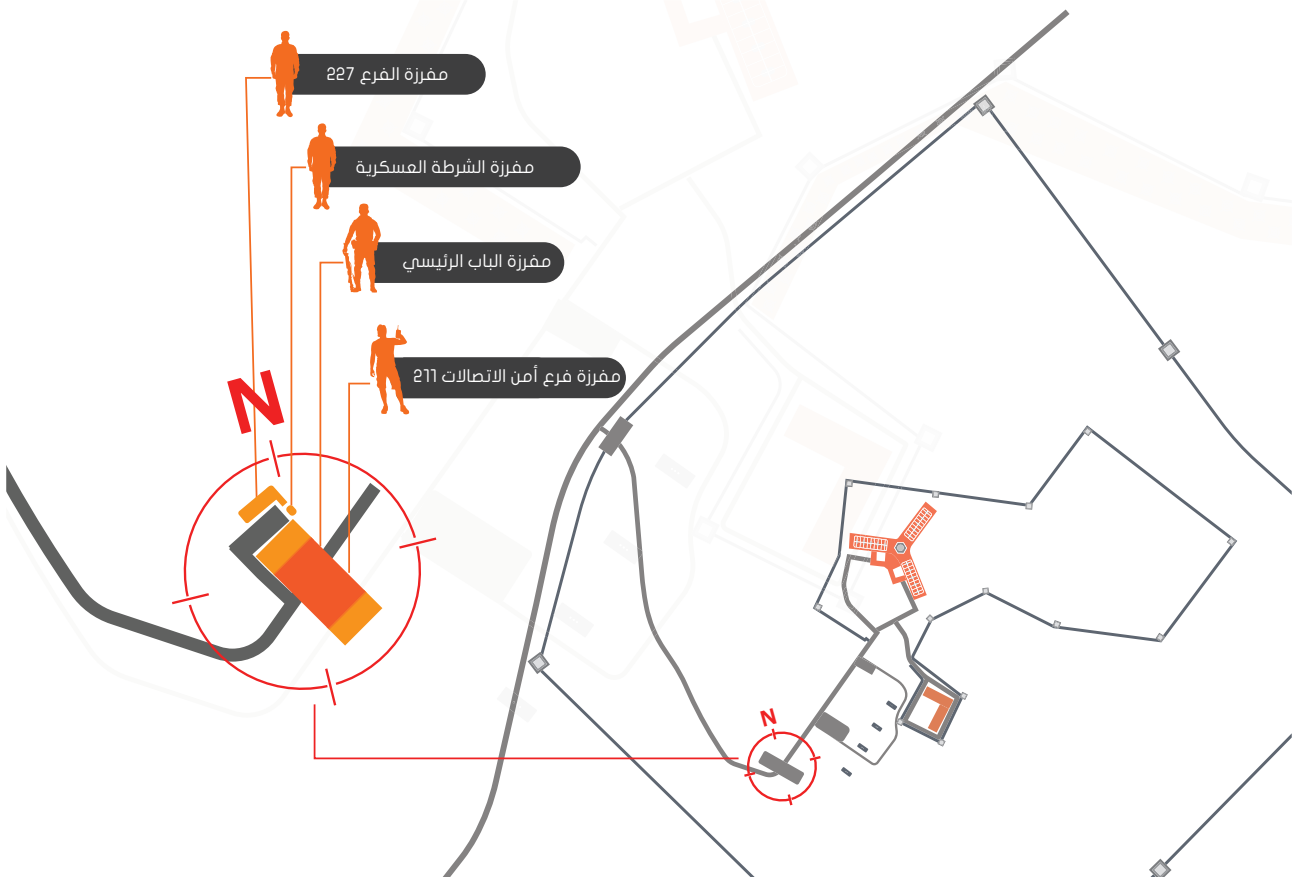
[13] السجن قطعة عسكرية محاطة من الخارج بعدة لافتات تحذيرية تمنع وقوف أو توقف السيارات، أو مرور المدنيين بالقرب من الأسوار، أو التقاط صور له.

2. الباب الأوسط: بالإضافة إلى تواجد عناصر من السريّة الخارجية (صف ضابط و2-3 عناصر) يوجد عند الباب الأوسط ثلاث مفارز:

آ- واحدة تتبع لشعبة الاستخبارات العسكرية الفرع 227 (فرع المنطقة) تحديداً، والمسؤول عنها مساعد أو مساعد أول يرافقه 4-5 عناصر (إذا أخذنا بعين الاعتبار وجود مناوبة دائمة، فالعدد بحدود 15-12 عنصراً)، ومهمة هذه المفرزة مراقبة السجن أمنياً، بالإضافة إلى التعامل مع أهالي المعتقلين الأمنيين أثناء الزيارات، واعتقال أيّ زائر يخلّ بالتعليمات أو بأمن السجن.

ب- المفرزة الثانية تتبع للشرطة العسكرية، وتضم من 4-6 عناصر، ويرأسها مساعد أو رقيب أول متطوع. ومهمة هذه المفرزة التعامل مع الدوريات القادمة من خارج السجن، والإشراف على تفتيش أهالي المعتقلين الأمنيين. وفي أيام الزيارات تُرَفّد المفرزة بحدود 20 عنصراً من الشرطة العسكرية و10 عناصر مخابرات من النساء؛ للمساعدة في عمليات تفتيش أهالي المعتقلين.

ج- المفرزة الثالثة تابعة للفرع 211 (فرع أمن الاتصالات)، والمسؤول عنها مساعد أو مساعد أول من الفرع، يرافقه حوالي 4-5 عناصر. ومهمة هذه المفرزة مراقبة الاتصالات السلكية واللاسلكية الصادرة والواردة إلى السجن ومحيطه، بالإضافة إلى مراقبة الاتصالات السلكية في المناطق المجاورة. وسبب وضعها في هذا المكان هو الموقع الجغرافي المميّز للسجن؛ إذ إنه يقع على تلة مرتفعة في سهل سيدنايا الجبلي على ارتفاع 1200 متر عن سطح البحر، وهو مكشوف من اتجاهي (الشمال والشرق)، ما يعطي ميزة رصد مساحات واسعة قد تصل إلى محافظة حمص.

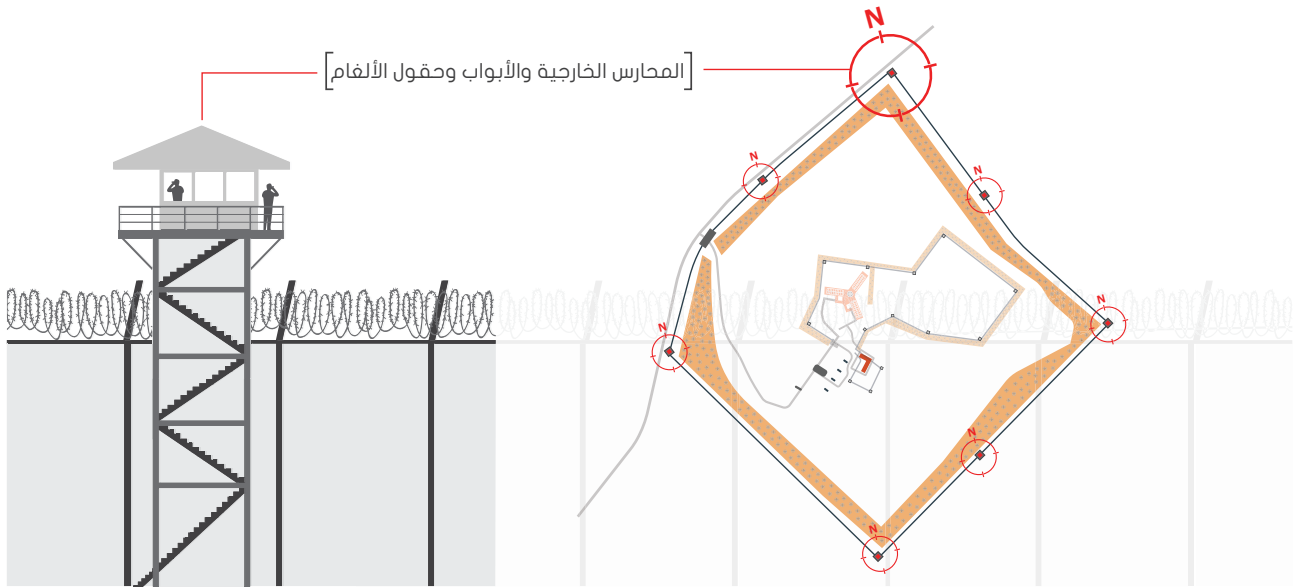


المستوى الثاني: اللواء 21

تقع مهمة الحماية الخارجية لمحيط السجن على عاتق الجيش، وتحديدًا اللواء 21 من الفرقة الثالثة، التي تنتشر على كامل محيط السجن بين السور الداخلي والخارجي، وتتألف من حوالي 40-50 عنصراً (وعلى فرض المناوبة الدائمة يكون العدد التقريبي بحدود 200 عنصر). ويُعدّ هذا المستوى خطّ الدفاع الرئيسي عن السجن في وجه أيّ عمليات عسكرية معادية، أو أي محاولة اقتحام بالعتاد الثقيل، أو عمليات قصف وتفجير. ويطلق عناصر الفرقة الثالثة على اللواء 21 لقب (لواء النخبة)؛ لجهوزيته العالية وتسليحه الجيد وولائه المطلق للنظام. ويتم اختيار قادة كتائب هذا اللواء وسراياه من الطائفة العلوية غالباً، ويضم هذا اللواء ثلاثة كتائب مشاة وكتيبة دبابات.

هناك سرّيّة من كتيبة مشاة مخصصة لحراسة للسجن، ويتم تبديل السرايا كلّ 6 شهور بشكل دوري. الكتائب التي قامت بحراسة السجن هي الكتيبة 246، والكتيبة 161، والكتيبة 112. وبعد انطلاق الثورة السورية عُزّزت سرّيّة الميكا التي كانت متواجدة أصلاً لحماية السجن بكتيبة دبابات من اللواء 65.^[14] أمّا طعام الكتيبة فيأتي من السجن، وأمّا السلاح والذخيرة فيتم إمداد السّرّيّة به من الفرقة الثالثة التي يتبع لها اللواء 21.

وبعد الثورة أيضاً، وخشية حدوث عملية اقتحام أو هجوم من جهة مسلحة معارضة، أوكلت مهمة مساندة حامية السجن إلى كتيبة فوزديكا^[15] تتموضع في محيطه من الخارج، وهي من اللواء 81 التابع للفرقة الثالثة أيضاً المتمركز عند مفرق مدينة رنكوس القريبة من السجن.^[16]



[14] سرية الميكا في التشكيلات البرية (المشاة الآلية) هي وحدة عسكرية مشكّلة من 3 إلى 5 فصائل، يتراوح عدد أفرادها بين 60 و80 فرداً، ويقودها عادة ضابط برتبة نقيب. ينقل الأفراد بواسطة ناقلات الجنود المدرعة أو مركبات القتال المدرعة (عربات ب م ب وزنها 13 طناً، الطاقم 11 عنصر لكل عربة) تستخدم لنقل الجنود وجر المدافع ونقل المعدات والإمدادات، وهو ما يوفر سرعة نقل عالية لتحرك وحدات المشاة.

[15] الفوزديكا (Gvodzika) منصة مدفعية روسية ذاتية الدفع، تُعرف أيضاً باسم 2S1 دخلت الخدمة في الجيش السوري عام 1981، تستخدم لضرب التحصينات والدشم العسكرية والمدفعيات، وقواعد المدفعية، ومراكز القيادة، والسيطرة. تتمتع بقدرات عالية في اجتياز العوائق المائية، ما يجعلها تستخدم في عمليات الإنزال البحري. كما تمتاز بقدرتها على إطلاق قذائف مدفعية تقليدية حتى مدى 25 كم وقذائف صاروخية بمدى أقصى حتى 42 كم، وتطلق النار بمعدل 10 قذائف في الدقيقة. يُنظر: غلوبال سكيورتي <https://bit.ly/3L3SxvL> ويُنظر أيضاً <https://bit.ly/3RXgXt9>

[16] تقع مدينة رنكوس على بعد 8 كم شمالي صيدنايا.

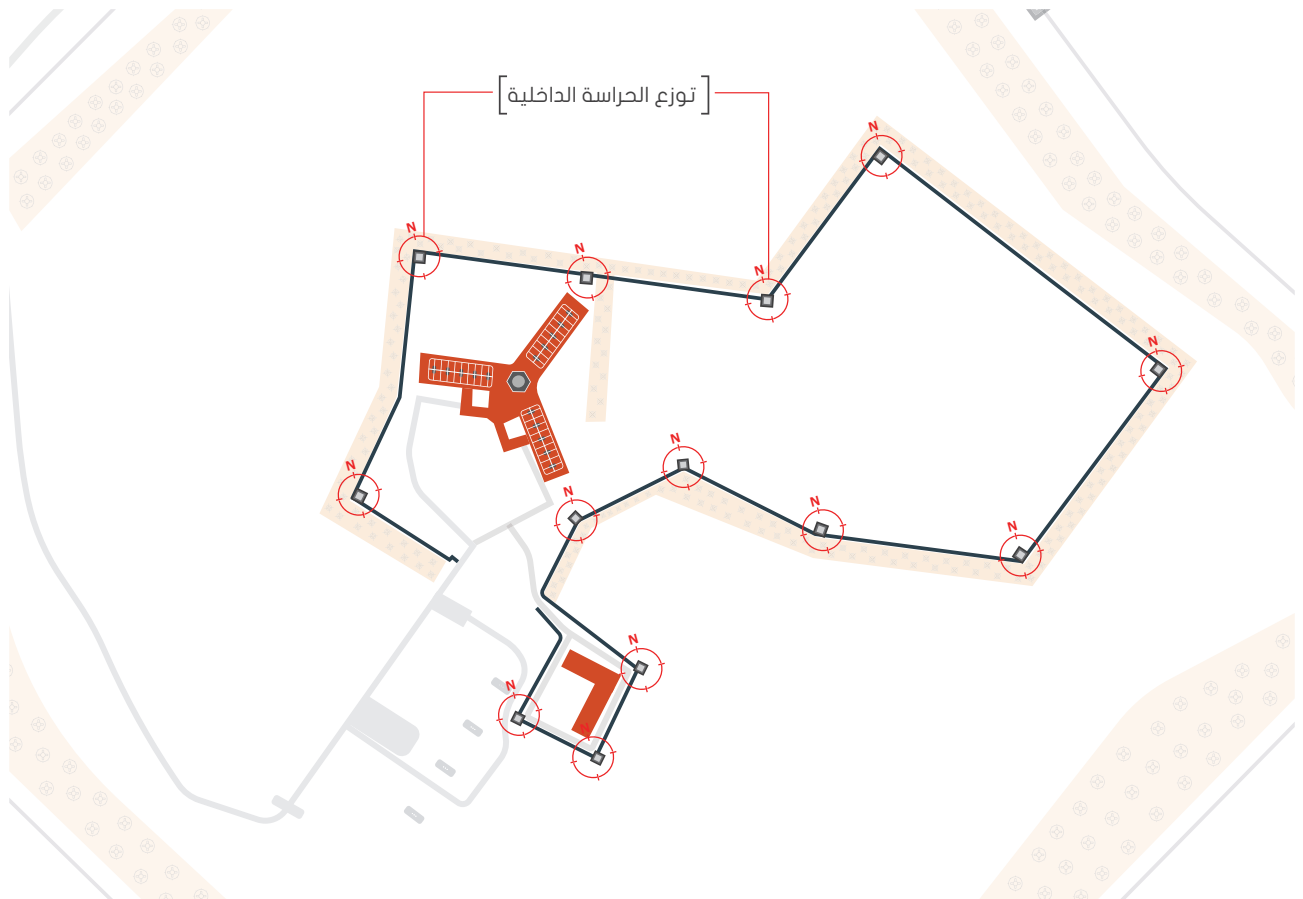
المستوى الثالث: الحماية الداخلية (السرية الداخلية)

تقع ضمن المسؤوليات المباشرة لمساعد الانضباط، وتحت إشراف الضابط مدير البناء الأحمر ومدير السجن أيضاً. وهي مقسومة إلى قسمين:

المحارس الداخلية

مهمتها حماية الأسوار والأبواب الداخلية للسجن، ورصد أي تحركات غريبة أو محاولات خلق ثغرات في جدران السجن أو نوافذه من قبل السجناء، أي إنّ مهمتها تتمثل في ضمان بقاء السجناء داخل أبنية السجن وعدم فرارهم خارجها. يقدر عدد عناصر المحارس الداخلية بحوالي 25 شخصاً (معظمهم مجندون، لكن بينهم صف ضابط متطوع) يتوزعون على محارس الحماية الداخلية، ويوجد 4 محارس موزعة على الأسوار الداخلية لكل مبنى (الأبيض والأحمر) بالإضافة إلى توزيعهم على سطحي المبنى. صف ضابط الباب الداخلي من سرية الحماية الداخلية هو المسؤول عن توزيع العناصر على المحارس ونقاط المراقبة في البناءين الأحمر والأبيض.

وتتنوع خدمة العناصر في السرية الداخلية بين استلام الأبراج ونقاط الحراسة والسطح، والعمل داخل بناء السجن مع مفارز الأجنحة، وهذا يجعل عناصر المحارس الداخلية متورطين أيضاً في العقوبات وعمليات التعذيب المطبقة على المعتقلين، لا سيّما عند قدوم معتقلين جدد؛ إذ يُشارك هؤلاء العناصر أحياناً فيما يعرف بـ(حفلة الاستقبال)، وهي جولة من التعذيب يمكن أن تمتد إلى يوم كامل، يعدّ فيها عناصر السرية الداخلية (المحارس الداخلية ومفارز الأجنحة) المعتقلين بغية بثّ الرعب فيهم وفرض سطوة السجن وهيئته عليهم لحظة وصولهم.



مفارز الأجنحة

مسؤوليتها الرئيسية حراسة أجنحة السجن والمنفردات. وتتكون كل مفرزة من ثلاثة عناصر يرأسهم صف ضابط (في الغالب مساعد أو رقيب أول أو رقيب) يعمل تحت إشراف مساعد الانضباط، وهي على احتكاك يومي ومباشر مع السجناء، مما يحقلها مسؤولية تنفيذية عن معظم الاعتداءات التي تحدث على المعتقلين. ومفارز الأجنحة مسؤولة عن كل ما يتعلق بالخدمات المقدمة للمعتقلين، كتوزيع الطعام والدواء، وتجهيز المعتقلين للزيارات أو الذهاب إلى المشفى، أو تبليغ المعتقلين بمواعيد المحاكم. وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه المفارز مسؤولة عن التزام المعتقلين بالتعليمات المفروضة وعدم خرقها، وتنفيذ أوامر الإدارة والحفاظ على انضباط المعتقلين، كما أنها تقوم بعمليات تفتيش دورية للمهاجع والمعتقلين، وضبط المخالفات التي تتعلق في الغالب باحتفاظ المعتقلين ببعض أكياس النايلون أو أوراق القصدير المستخرجة من لعب اللبن بغية تحويلها إلى أقلام. ويوجد في كل طابق غرفة مخصصة لمفرزة الجناح، ويمنع على العناصر إدخال هواتفهم الجوّالة نهائياً أثناء الخدمة. وتنقسم خدمة مفارز الأجنحة إلى ثلاث منابوات، لكن عند القيام بجولات (بهدف التعذيب غالباً) يقوم جميع عناصر المفارز الموزعين على الأجنحة بالدخول طابقتاً تلو الآخر، وبالتالي يدخلون معاً، ممّا يجعلهم ينفذون اعتداءات واسعة على المعتقلين أثناء هذه "الهجمات المنظمة" التي لا تتم إلا برفقة مساعد أو رقيب على الأقل.^[17]

[17] يوجد في المبنى الأحمر 18 جناح، وفي كل جناح مفرزة، وهذا يعني أنّ عدد عناصر مفارز الأجنحة يقدر بحدود 160 عنصراً، مع أخذ نظام المناوبة بعين الاعتبار.

جدول ٦. حماية السجن: الأقسام، طريقة التعيين، والأعداد، والتبعية، والمهام

القسم	الخدمة	العدد	التعيين	التبعية والإشراف	المهام	ملاحظات
مفارز الأجنحة في المبنى الأحمر	مجنّد	3 عناصر + صف ضابط (رقيب / أول أو مساعد متطوع) مشرف في كل جناح	ديوان مدير السجن	مساعد الانضباط	مسؤولية عن أمن الجناح ومتابعة توزيع الطعام والدواء، وتجهيز الزيارات والمحاكم والطبية، وتفتيش المهاج، وأمن الجناح وانضباطه، إضافة إلى العقوبات.	يتم التعيين بعد تقديم اقتراح إلى مدير السجن وإصدار قرار موقع / عدد الأجنحة في المبنى الأحمر 18 جناحاً، كل جناح يضم عشر غرف، باستثناء جناح واحد يضم خمس غرف
مفارز الأجنحة في المبنى الأبيض	مجنّد	3 عناصر + صف ضابط (رقيب / أول أو مساعد متطوع) مشرف في كل جناح	ديوان مدير السجن	مساعد الانضباط في المبنى الأبيض	مسؤولية عن أمن ال جناح ومتابعة توزيع الطعام والدواء، وتجهيز الزيارات والمحاكم والزيارات الطبية، وتفتيش المهاج، وأمن الجناح وانضباطه، إضافة إلى العقوبات	يتم التعيين بعد تقديم اقتراح إلى مدير السجن وإصدار قرار موقع / عدد الأجنحة في المبنى الأحمر 3 أجنحة، كل جناح يضم 14 غرفة
الحراسة الداخلية (السرية)	مجنّد + متطوع	25 عنصراً (بينهم رقباء مساعدون متطوعون)	صف ضابط الباب الداخلي	مساعد الانضباط	حراسة الأسوار والأبواب الداخلية للسجن وأبواب المراقبة الداخلية المنتشرة على السور الداخلي (4 أبراج في كل سجن)	يتم التعيين بعد تقديم اقتراح إلى مدير السجن وإصدار قرار موقع / مسؤولية صف ضابط الباب الداخلي هي توزيع عناصر الحراسة على المبنىين الأحمر والأبيض
مفرزة الباب الرئيسي	مجنّد + متطوع	10-20 عناصر + مساعد + ضابط	مساعد سرّيّة الحماية الخارجية	الضابط المسؤول عن السريّة الخارجية	حراسة الباب الرئيسي، وتسجيل ومراقبة حركة الدخول من وإلى السجن، بالإضافة إلى تفتيش جميع الداخلين والخارجين من وإلى السجن (عناصر، زوار، دوريات، إمداد... الخ)	يتم التعيين بعد تقديم اقتراح إلى مدير السجن وإصدار قرار موقع
الباب الداخلي	مجنّد + متطوع	صف ضابط مع عنصري حراسة	ديوان مدير السجن و/أو مدير السجن	الضابط المسؤول عن السريّة الخارجية	حراسة باب السحب الداخلي	
مفرزة الباب الأوسط	مجنّد + متطوع	صف ضابط مع 2-3 عناصر حراسة	ديوان مدير السجن و/أو مدير السجن	الضابط المسؤول عن السريّة الخارجية	حراسة الباب الأوسط، ومراقبة حركة الدخول والخروج، التفتيش الدقيق جداً لجميع الداخلين والخارجين من وإلى السجن (تحديداً الزوار المدنيين). واستلام وتسليم أسلحة الدوريات القادمة من خارج السجن	يتم إرسال من 10 إلى 20 عنصراً (رجال ونساء) من الشرطة العسكرية إلى مفرزة الباب الأوسط في أيام الزيارات للمساعدة في عمليات تفتيش الزوار
مفرزة الفرع 227	متطوع	4 - 5 عناصر مخابرات + مساعد مخابرات	الفرع 227 (المنطقة)	الفرع 227	مراقبة السجن بشكل عام، وتفتيش زيارات السجناء الأمنيين، واعتقال أيّ زائر يخل بتعليمات السجن أو أمنه، والمهام الأمنية الأخرى إن وجدت	تعمل المفرزة بالتنسيق مع ضابط الأمن ومدير السجن
مفرزة الفرع 211	متطوع	5 عناصر راشدة + من المخابرات + مساعد مخابرات	الفرع 211 (فرع أمن الاتصالات)	الفرع 211	مراقبة الاتصالات السلكية واللاسلكية الصادرة والواردة إلى السجن ومحيطه، ورصد الاتصالات اللاسلكية ومراقبتها في سوريا بشكل عام	تعمل المفرزة بالتنسيق مع ضابط الأمن ومدير السجن

ثانياً: البنية الإدارية والتنظيمية داخل السجن

يتألف السجن من مكاتب منفصلة ترتبط بشكل مباشر بمكتب ديوان مدير السجن، ومدير السجن هو المسؤول الأول والأخير وصاحب الصلاحيات الكاملة في السجن. أما معاونه فصلاحياته محدودة، وترتبط بقوة مدير السجن (القرب والبعد من مراكز السلطة في النظام). المنصب الثاني الذي يمكن عدّه السلطة العليا لكل ما يتعلق بالأمر الأمنية في السجن هو ضابط الأمن. تتواصل هذه المكاتب بشكل مباشر مع مدير السجن في الأمور الإدارية عن طريق مكتب ديوان مدير السجن الذي يديره مساعد أول. أما فيما يتعلق بالأمر الأمنية فيتم التواصل بشكل مباشر مع ضابط الأمن، الذي يقوم بدوره بإحالة بعض الأمور إلى مدير السجن بشكل مباشر، أو يصدر قرارات وتوجيهات إلى العناصر مباشرة من دون العودة إلى مدير السجن أحياناً، أو مع إطلاع مدير السجن عليها في أحيان أخرى.^[18]

كما يوجد مدير للمبنى الأحمر (ضابط أيضاً)،^[19] ويوجد في كل مبنى مساعد انضباط يعيّن مباشرة من مدير السجن، ويتبع إدارياً لضابط الأمن ومدير السجن. وتتمثل مهامه الأساسية في مراقبة عمليات الدخول والخروج من المبنى المسؤول عنه (الأحمر والأبيض)، وضمان الالتزام بالإجراءات الأمنية، وتحديد واجبات العناصر وتوزيعهم، وأوقات دوامهم، ومناوباتهم، واحتياجاتهم. ومن صلاحياته إصدار أوامر العقوبات بحق السجناء، وإدخالهم إلى المنفردات أو إخراجهم منها، لكن بعد موافقة ضابط الأمن و/أو مدير السجن حصراً، ممّا يحقّله مسؤولية جزئية أيضاً عن شكل المعاملة التي يتعرض لها المعتقلون. وفيما يلي شرح مفصل عن كلّ هذه المكاتب: الأقسام، والمسؤولين عنها، والمهام.

يضم السجن عادة 5 ضباط يشغلون المناصب الآتية: مدير السجن، ومعاون مدير السجن، وضابط الأمن، ومدير المبنى الأحمر، وضابط السريّة الخارجية. أمّا صف الضباط المتطوعون -وهؤلاء تكون رتبهم من رقيب ورقيب أول ومساعد ومساعد أول- فهم الطلقة الأهم في السجن؛ لكونهم مسؤولين عن كافة مفاصل السجن. وعددهم حوالي 45 عنصراً

[18] الأمور التي يستطيع ضابط الأمن البتّ بها دون العودة مباشرة إلى مدير السجن تتعلق بالنظر بالشكاوى المقدّمة من قبل العناصر، وإعادة توجيهه أو تنسيق بعض المهام والأنشطة للعناصر في السجن.

[19] استُحدث هذا المنصب مؤخراً بعد الثورة، لأسباب غير معروفة، لكن قد يكون ذلك مرتبطاً برغبة مدير السجن بالتهرب من المسؤولية المباشرة عما يحدث بداخله؛ لأنه لم يُستحدث مثل هذا المنصب للمبنى الأبيض.

القلم القضائي (المبنى الأبيض)

هو مكتب الذاتية المسؤول عن تسجيل كافة بيانات المعتقل، إضافة إلى حفظ كافة المعلومات عنه (كالبيانات الشخصية، ومذكرة التوقيف وورقة الاستعلامات، وقرار الحكم، والخلاصات العدلية). وتدخّل ضمن نطاق مسؤوليات المكتب معلومات العسكريين، من إجازات وترفيعات وغيرها.

يضم المكتب ثلاثة أقسام:

1. قسم الأمانات: فيه مساعد ورقيب، وظيفتهما استلام كافة متعلقات السجناء القادمين من الخارج، والتي يُمنَعُ عليه الاحتفاظ بها بشكل شخصي (كالهوية الشخصية، وشهادة السواعة، والهوية العسكرية، والجوال، واللابتوب، والأموال، والحليّ الذهبية، والأحزمة الجلديّة... إلخ)، ويفترض أن تُعادَ إليه هذه الأشياء عند خروجه من السجن.
2. قسم الحاسوب: مهمته أتمتة المعلومات، ويخضع لمسؤولية مساعد أو مساعد أول، رقيب أو رقيب أول متطوع، يشترط أن تتوفر لديه الخبرة اللازمة في التعامل مع المعلومات. لذلك يتم إرسال مساعدين متطوعين عن طريق إدارة الأتمتة في الجيش العربي السوري لتدريب المسؤول عن الحاسوب.
3. قسم القلم: هو القسم المسؤول عن تسجيل الأحداث اليومية في السجن، وحركة الدخول والخروج منه وإليه، مع تدوين سبب الزيارة، ووقت الدخول والخروج، وتسجيل بيانات الزوار المدنيين، والدوريات، والمعتقلين، وحركات التحويل إلى المشفى أو المحاكم.

القلم الأمني (المبنى الأحمر)

يمكن عدّه مكتبَ الذاتية في المبنى الأحمر، لأنّه مسؤول عن كلّ المهام المذكورة سابقاً فيما يتعلق بالمعتقلين الأمنيين، وهو مسؤول أيضاً عن كلّ ما يخصّ المراسلات واللقاءات التي تتطلب السّرّيّة (الزيارات الخارجية تكون عادة من مدير الشرطة العسكرية، أو ضباط مخابرات، أو قضاة محكمة الميدان العسكري). ويضمّ الأقسام ذاتها التي تضمها الذاتية في المبنى الأبيض: الأمانات، والحاسوب، والقلم.

يقوم المكتب بحفظ جميع السجلات الأمنية، وسجلات المحاكم، وأضابير المعتقلين الأمنيين، وتكون علاقة المكتب مباشرة مع مدير السجن وضابط الأمن، ويمنَعُ أيّ ضابطٍ من السؤال عن أيّ معلومات تخصّ أيّ معتقلٍ أمني، ولا يوجد أيّ ارتباط لهذا المكتب بمكتب الذاتية في المبنى الأبيض، وبهذه الطريقة يتم ضمان السّرّيّة التامة لبيانات الموقوفين الأمنيين.

مضخة المياه ومولدة الكهرباء

للسجن مضخة مياه تبعد حوالي 3 كم عنه، وفيه خزان مياه رئيسي ضخم داخله يفذي كافة الأبنية ونقاط المراقبة والمفارز والحراسات (الداخلية والخارجية)، وفي غرف المعتقلين أيضاً

خزانات مياه داخلية يتسع كلٌّ منها لـ 1000 لتر، لكن غالباً ما تُقطع المياه عن المعتقلين لفترات طويلة تصل إلى أسبوع، وقد أودت ندرة المياه بحياة كثير من المعتقلين في سنوات ما بعد الثورة. أمّا الأسباب التقنية الكامنة وراء انقطاع المياه فمن الصعب الجزم بها، ورواية (ب-25) تشير إلى أنّها كانت بسبب تجفّف الأنابيب وبعده بئر الماء الذي يُضخُّ منه عن السجن،^[20] لكنّ المعتقلين يشكّون في هذه الرواية، ويحتجّون بأن المياه كانت تُقطع في الصيف أيضاً، إضافة إلى أنّ المعتقلين السابقين في السجن (فترة ما قبل الثورة) يربطون بين انقطاع المياه وتزامنه مع قرارات عقابية أخرى بحقهم.

وللسجن مولّدة كهرباء أيضاً، موجودة في الطابق الأول، تعمل عند انقطاع التيار الكهربائي القادم من الشبكة العامّة، لكنّ منذ عام 2013 أصبح التيار الرسميّ ينقطع لفترات طويلة، فأصبحت المولّدة تعمل بشكل شبه مستمر. وهي تغذي نقاط الحراسة بشكل رئيسي، والمفازز التي على الأبواب الرئيسية، ومكاتب الإدارة والضباط. وبعده العام (2008)، ولأسباب أمنية، أُغلقت المآخذ الكهربائية داخل غرف المعتقلين، وقُصرت نقاط الكهرباء على نقطة واحدة في سقف الغرفة وأخرى في الحمامات. وكانت إدارة السجن تطبق نظام قطع الكهرباء عن المعتقلين كإجراء عقابي أيضاً

المهمات والتسليح (المستودعات)

مكتب المهمات والتسليح مسؤول عن الإشراف على مستودعات السجن، بالإضافة إلى ضبط تسليم الحراس والعناصر اللّباس ولوازم المعيشة، كما أنه مسؤول أيضاً عن تسليمهم الأسلحة وفق المهام الموكلة إليهم (بنادق آلية، طلقات، قنابل، هراوات... إلخ). يدير هذا المكتب ثلاثة مساعدين من المتطوعين، موزعون على المستودعات، بالإضافة إلى 5-6 عناصر متطوعين ومجندين.

في الطابق الأرضي للسجن مستودع كبير فيه برّاد للحمّة والخضار، ومقسم إلى قسقين: قسم للمواد الجافة، كالطحين والحبوب، وآخر للمواد الطرية، كالزيت واللبنة والدجاج. وهناك مستودع آخر للإمداد والتموين، يضم كلّ ما ليس له علاقة بالأغذية، كالمنظفات، والأدوات الصناعية الخاصة بالصيانة، والخاصة بالبستنة، وغيرها. بالإضافة إلى مستودع لوازم المعيشة (كالبطانيات العسكرية، والأسرّة، والأحذية، واللّباس... إلخ)، ويتولى مكتب المهمات المسؤولية عن هذه المستودعات.

أمّا مخزن الذخيرة فيقع بين السورين الخارجيّين، والمسؤول عنه مكتب المهمات والتسليح. وهو يحتوي على ذخيرة قتالية (حشوات قاذفة، طلقات PKC، طلقات روسية، قاذف RGC، قنابل فردية هجومية ودفاعية) تكفي للقتال لمدة تصل إلى 3 أشهر من دون إمداد. وبعده الثورة، وخشية انقطاع طرق الإمداد والتموين نتيجة المعارك، أو خشية محاصرة السجن من قبل قوات المعارضة السورية، زيدت كمية الذخيرة القتالية في السجن إلى 3 أضعاف، وأصبحت كافية للقتال لمدة تصل إلى 9 أشهر أو سنة من دون إمداد

[20] يقع بئر الماء على بعد 3 كم متر جنوب شرق السجن، في مدينة منين بريف دمشق.

لا تسمح القواعد والبروتوكولات الأمنية المعمول بها داخل السجن لأيّ أحد (ضابط أو عنصر) بحمل سلاح مذكّر، وقد تم تشديد هذه القواعد بعد الثورة، بسبب الخوف ممّا حصل في استعصاء 2008 حين تمكّن السجناء من أسر عدد من العناصر والسيطرة على مساحات واسعة داخل مباني السجن. ولذلك، فعادةً ما يترك العناصر أسلحتهم عند الباب الثاني عندما يدخلون إلى السجن.

أما بالنسبة إلى نقطة المحروقات فمهمتها تتركز على تأمين احتياجات السجن والعاملين فيه من المحروقات المخصصة للتدفئة أو للآليات (السيارات وعربات نقل الجنود والدبابات) من دون أن يَخَصَّس أيّ شيء من هذه المحروقات لتدفئة المهاجع والزنايات، رغم وجود نظام تدفئة مركزي فيها.

الندوة

هي المكان الذي يشتري منه السجناء احتياجاتهم، وتديره الشرطة العسكرية، وتعود أرباحه مباشرة إليها. لكنّ هناك حصّة لمدير السجن بشكل شخصي، ونتيجة للفساد الكبير فإنّه يكسب أموالاً كثيرة منها. فإذا حصل أن ترك أهالي أحد السجناء بعد زيارتهم له مبلغاً من المال فإنّه يُودَع في قسم الأمانات تحت اسمه، لكنّ يتمّ تحويل المبلغ إلى الندوة مباشرة، ويقوم السجناء بالشراء من الندوة على حساب هذا المبلغ حتى نفاده. والأسعار في الندوة أضعاف السعر الحقيقي للسوق عادة، ولكنّ ليس أمام السجناء إلا القبول بهذا الواقع. ومن ناحية أخرى، يحصل أحياناً أن تُصادر المنتجات المباعة في وقتٍ ما، وتُعاد إلى الندوة، لتُباع لهم لاحقاً.

المشتريات

لا يوجد في السجن قسم محاسبة، وكلّ ما يتعلق برواتب العاملين في السجن يتمّ تنظيمها من فرع السجن في إدارة الشرطة العسكرية. أما المشتريات فيتولّى المحاسب -الذي يكون صفّ ضابط متطوعاً- تنظيم الفواتير المتعلقة بطلبات السجناء (بكل أنواعها؛ من أدوية أو غيرها)، ويقوم بخصم أثمانها من أرصدهم الماليّة (المبالغ التي يتركها الأهل بعد الزيارة غالباً)، كما يتولّى تنظيم طلبات شراء بعض الموادّ التي لا توجد في السجن، أو يمكن أن تُوزَّع من قبل إدارة الإمداد والتموين في الجيش السوري.^[21]

المطبخ والمطعم والطعام

الأكل الذي يقدّم للسجناء سيئ النوعيّة جدّاً، وهو ليس موحّداً دائماً، وليس متوافراً بانتظام دائماً، ممّا يربّج ارتباط نوع الطّعام المقدّم، ووقته، بقرارات تتعلق بتعذيب المعتقلين، من خلال التجويع والإرهاك الجسدي الناتج عن قلة الطعام وردائه. يتمّ تجهيز الطعام وتوزيعه على الأجنحة بالاستعانة بحوالي 25 شخصاً من المعتقلين القضائيين الذين يُجبرون على العمل من دون أيّ تعويض مادّي، ويعرف هذا الإرغام باسم (نظام السُّخرة) في سجن صيدنايا.

[21] يمكن أن تكون هذه المواد أواني طعام بلاستيكية للمعتقلين، أو مواد تنظيف، أو دهان، أو أدوات تمديدات صحية... إلخ.

المكتب الطبي

يقيم في السّجن بشكل دائم 4 أو 5 أطباء عامّون، إضافةً إلى طبيب أسنان (هناك عيادة سنّية في السّجن)، وجميع هؤلاء الأطباء مجتّدون تمّت ترقيتهم إلى رتبة ملازم أول للاحتفاظ بهم خلال فترة الثورة. ويقوم هؤلاء الأطباء بجولات على السّجناء بين حين وآخر. ومع تفشي الأمراض في السّجن، وعدم كفاية أطباء السّجن لمتابعة الحالات المرضيّة، نُظمت زيارات لأطباء اختصاصيين من مشفى تشرين العسكري على مدى يومين كلّ أسبوع، لكنّ سجناء السّجن لا يبوّون أمام الأطباء الزّائرين بأمراضهم؛ لأنّ هذا قد يعني نقل السّجين إلى مشفى تشرين العسكري، وهناك يصبح تحت سلطة الشرطة العسكرية في المشفى، ويتعرض لتعذيب قاسٍ أكثر من الذي كان يلاقيه في سجن صيدنايا نفسه، وربّما انتهى به الأمر إلى الموت. أمّا الأدوية فغير كافية في السّجن، ويخصّص أكثرها لعلاج العناصر والضباط، أمّا المعتقلون فتُصرف لهم الأدوية الفائضة، وقد لا يحصلون منها على شيء.

مكتب صف ضابط الثكنة وقلم التوجيه السياسي

صف ضابط الثكنة مسؤول عن المرآب والمحروقات وكافة أعمال الصيانة التي يحتاجها السّجن في أيّ مكتب من المكاتب المذكورة سابقاً. أما قلم التوجيه السياسي والمعنوي فمهمته التوعية السياسية ولا سيّما في الاجتماع الصباحي، وقد يحدث أن تُقرأ نشرة التوجيه السياسي الواردة إلى السّجن من إدارة التوجيه السياسي والمعنوي في الجيش السوري، وهذه النشرات تمثّل التوجه الفكري والإيديولوجي للنّظام في عدد من القضايا السياسية والاقتصادية، وتركز على تعظيم القيادة العسكرية للنّظام، وتحديد شخص الرئيس. وبعد الثورة أُلغيت هذا الاجتماع، فصار دوره محصوراً جداً.

جدول 2. المكاتب: عدد العاملين، ورتبهم، وتبعياتهم

القسم	الخدمة	العدد	التعيين	التبعية والإشراف	المهام	ملاحظات
القلم الأمني	متطوع	4-6 عناصر + 2 صف ضابط	مدير السجن	مدير السجن / ضابط الأمن	تنظيم وحفظ ملفات المعتقلين الأمنيين، بالإضافة إلى كافة المقتنيات الشخصية للمعتقل	يتم تعيين مساعد القلم الأمني بناء على ترشيح مدير السجن وموافقة الفرع 291
مساعد ذاتية الأبيض	متطوع	2-3 عناصر + صف ضابط	مدير السجن	ديوان مدير السجن و/أو مدير السجن	تنظيم وحفظ ملفات المعتقلين القضائيين، بالإضافة إلى كافة المقتنيات الشخصية للمعتقل	
مضخة المياه	مجنّد + متطوع	3-4 عناصر + صف ضابط	ديوان مدير السجن	صف ضابط الثكنة	تشغيل مضخة المياه، والإشراف على استمرار عملها، وتزويد السجن بالماء	
الندوة	مجنّد + متطوع	2-3 عناصر + صف ضابط	ديوان مدير السجن	مساعد المشتريات	بيع المواد الغذائية أو الطبية لعناصر السجن والمعتقلين، وتنظيم الكشوفات المتعلقة بعمليات البيع	في بعض الأحيان يتم بيع المعتقلين الأمنيين بعض المواد الطبية والغذائية باقتراح من ديوان مدير السجن وموافقة المدير
الطبية	مجنّد	4-5 أطباء ضباط مجندين	إدارة الخدمات الطبية	ديوان مدير السجن	تقديم الرعاية الطبية للمجندين والمعتقلين	يتم فرز الأطباء المجندين إلى السجن بعد موافقة الفرع 293 (فرع شؤون الضباط)
المشتريات	مجنّد + متطوع	عنصرين + صف ضابط	ديوان مدير السجن	ديوان مدير السجن	المسؤولية عن تنظيم جميع عمليات الشراء للسجن	شراء مواد ومستحضرات طبية، شراء مواد غذائية للندوة، أوان بلاستيكية، خضراوات... إلخ
مولدة الكهرباء	مجنّد + متطوع	عنصرين + صف ضابط	ديوان مدير السجن	صف ضابط الثكنة	تشغيل مولدة الكهرباء، والإشراف على استمرارية عملها.	
المهام والتسليح	مجنّد + متطوع	عنصرين + صف ضابط	ديوان مدير السجن	صف ضابط الثكنة	تنظيم مهمات العناصر، والإشراف على مستودع التسليح	
الإمداد والتموين	مجنّد + متطوع	6 عناصر + 2 صف ضابط	ديوان مدير السجن	صف ضابط الثكنة	الإشراف على مستودعات الإمداد والتموين، واستلام المواد وتوزيعها	
المطعم والمطبخ	متطوع	3 صف ضباط	ديوان مدير السجن	ديوان مدير السجن	الإشراف على إعداد وتوزيع وجبات الطعام	
قلم التوجيه السياسي والمعنوي	متطوع	مساعد أو مساعد أول	ديوان مدير السجن	ديوان مدير السجن	تنظيم الاجتماع الصباحي للعناصر، وقراءة نشرة التوجيه السياسي	
المحروقات والمرآب	مجنّد + متطوع	عنصران + صف ضابط	ديوان مدير السجن	ديوان مدير السجن	المسؤولية عن مستودعات المحروقات ومرآب المركبات في السجن	

ثالثاً: علاقات السجن الخارجية

سجن صيدنايا هو السجن العسكري الأوّل حالياً، وهو تابع من الناحية الإدارية إلى فرع السجون، وهو إحدى الإدارات ضمن ما يسمى إدارة الشرطة العسكرية، التي تتبع بدورها إلى وزارة الدفاع. وبالتالي فإنّ جميع العمليات الإدارية والتنظيمية تتمّ من خلال فرع السجون. أمّا قرارات تعيين الضباط فالمسؤول عنها شعبة التنظيم والإدارة في وزارة الدفاع، بعد أن تتم التزكية عن طريق الأجهزة الأمنية.

التبعية القضائية

تتوزع التبعية القضائية على جهتين رئيسيتين:

1. القضاء العسكري لكونه سجناً عسكرياً مركزياً، فسجن صيدنايا مكان إيداع وتوقيف لجميع الأشخاص العسكريين الذين يرتكبون جنایات أو جنحاً ينظر القضاء العسكري فيها.
2. محكمة الميدان العسكري التي أنشئت بموجب المرسوم 109 لعام 1968 بغرض محاكمة الجنود الفارين من الخدمة، أو الذين التحقوا بصفوف العدو، وتم تعديل المرسوم المذكور بمرسوم آخر هو المرسوم رقم 32 لعام 1980 وأضيفت عبارة «أو عند حدوث الاضطرابات الداخلية»، وبذلك صار اختصاص المحكمة يشمل العسكريين والمدنيين، وفي أوقات السلم والحرب.^[22] تتسم إجراءات هذه المحكمة بالسريّة المطلقة والتعسف، والافتقار إلى أدنى شروط التقاضي العادل، حيث لا يسمح للمعتقل بتوكيل محامٍ أو الاتصال بالعالم الخارجي، ولا يُضمن له أيّ حقّ من حقوق الدفاع. وأحكامها مبرمة غير قابلة للاستئناف أو النقض. ويمكن أن يُنقل معتقل من سجن صيدنايا إلى سجن مدني عن طريق محكمة الميدان العسكري، ويكون هذا الإجراء بمنزلة إخلاء سبيل بالنسبة لكثير من المعتقلين، وهو يحدث عادةً بعد حصول رئيس المحكمة على أموالٍ طائلة من أهالي المعتقلين.^[23]

وسجن صيدنايا هو أيضاً مكانٌ لتنفيذ العقوبة بالنسبة للمحكومين بأحكامٍ صادرة عن محكمة قضايا الإرهاب، لكنّ ليس لهذه المحكمة ولاية بالإشراف عليه، ولا تبعيّة للسجن لها.

أمّا من الناحية الأمنية فإنّ السجن قطعة عسكرية تتبع أمنياً لشعبة المخابرات العسكرية، وتحديدًا الفرع 227 (المعروف بفرع المنطقة) في ريف دمشق؛ لأنه يقع ضمن نطاق عملها إدارياً. وتتبع عمليات تعيين الضباط في السجن، أو نقلهم منه أو إليه، للفرع 293 (المعروف بفرع شؤون الضباط، أو فرع أمن الضباط) في شعبة المخابرات العسكرية، بالتنسيق مع شعبة شؤون الضباط في وزارة الدفاع، أي إنّ القرارات والترفيعات والتنقلات تصدر من شعبة شؤون الضباط في وزارة الدفاع بعد توصية أو أوامر من الفرع 293. أمّا التقارير الإدارية فتذهب إلى الشرطة العسكرية.

[22] محاكم الميدان العسكرية: محاكم أم جرائم القاضي رياض علي، المنتدى القانوني السوري <https://bit.ly/3eAQQdJ> ويُنظر أيضاً: لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا <https://bit.ly/3DcEm5W>
[23] لمزيد من التفاصيل يُنظر تقرير الرابطة الأول عن المفقودين في سجن صيدنايا: <https://bit.ly/3d2v25K>

وتخرج من السجن ثلاثة أنواع من التقارير الأمنية، يذهب كلٌ منها إلى أحد فروع شعبة المخابرات العسكرية، على النحو الآتي:

1. تقارير فرز الضباط والأطباء إلى السجن، والتقييم الأمني لهم، تذهب إلى الفرع 293 (فرع شؤون الضباط أو أمن الضباط)؛ لأنّه الجهة المسؤولة عن هذا الأمر. ويكتب هذه التقارير عادةً مدير السجن، أو ضابط أمن السجن بعد تكليف من مدير السجن، أو تحت إشرافه وموافقته.
2. تقارير فرز صف الضباط والمجندين إلى السجن، تذهب إلى الفرع 291 (الفرع الإداري)؛ لأنّه الجهة المسؤولة عن هذا الأمر. ويكتب هذه التقارير عادةً ضابط الأمن، ثمّ يُطلع مدير السجن على فحواها ليوافق عليها.
3. تقارير الحالة العامة للسجن، تُرسل إلى فرع المنطقة (227)، وهذه يكتبها ضابط أمن السجن، أو مساعد ضابط الأمن، بعد إطلاع ضابط الأمن على فحواها وموافقته عليه.

وهناك حالات يمكن فيها لضابط الأمن تجاوز مدير السجن وإرسال تقرير من دون إطلاع مدير السجن عليه، وهذا الأمر متروك لتقدير ضابط الأمن، ولمدى نفوذه وقوّته قياساً بنفوذ مدير السجن، فكلّما كان مدير السجن على صلة بأشخاص مهتمين في بنية السّلطة، وكان قريباً منهم، كان أكثر قوةً ونفوذاً، ومثال هذا حالة مدير السجن طلعت محفوض مع آصف شوكت صهر رأس النظام السوري بشار الأسد، وحالة العقيد لؤي يوسف مع غازي كنعان رئيس فرع الأمن والاستطلاع في لبنان، ووزير الداخلية الأسبق،^[24] والعكس صحيح أيضاً بالنسبة لضابط الأمن. والمهم هنا قُرب الرجل من رأس النظام أكثر من مركزه الإداري وموقعه الهرمي في السجن. وبهذه الطريقة تضمن شعبة المخابرات العسكرية مراقبةً كاملةً من ثلاثة مصادر لكلّ التفاصيل الأمنية في السجن. وفي نظام مراقبة مثل هذا تلعب العلاقات الشخصية دوراً رئيسياً كما في الأمثلة الآتية:

مثلاً: اللواء محمد كنجو حسن، كان قادراً على توجيه طلبات/تعليمات إلى مكتب مدير سجن صيدنايا، بعضها يتجاوز صلاحياته (كتحسين معاملة أحد السجناء)، وبعضها الآخر ضمن صلاحياته، كالسماح بزيارة الأهل لأحد المعتقلين. لكنّ هذا لا يتم عادةً إلّا بعد تلقي مبالغ كبيرة منهم.^[25] مثال آخر: جميل حسن، رئيس إدارة المخابرات الجوية الأسبق، كان قادراً على نقل معتقل إلى أيّ مكان باتصال هاتفي فقط منه. المثال الثالث: علي مملوك (رئيس مكتب الأمن الوطني)، كان صاحب الكلمة الأقوى (من دون أن يعني ذلك تجاوز قرارات المحكمة الميدانية)؛ إذ كان يشرف على عمل كافة أجهزة المخابرات في سوريا بعد اغتيال خلية الأزمة في تموز/يوليو 2012، فقد ذكر الشاهد الرئيسي في هذا البحث (ب-25) حادثة تمكّن فريق البحث من توثيقها،

[24] أعلن النظام السوري انتحار اللواء غازي كنعان برصاصة في الفم في مكتبه بوزارة الداخلية صباح 12 تشرين الأول/أكتوبر 2005، لكنّ كثيراً من المراقبين يظنون أنّه اغتيل، وأنّ قاتله مدير مكتبه العميد وليد أباطة، خشية تسريبه لأيّ معلومات تفيد بتورط النظام السوري باغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري.

[25] في عام 2011 كان اللواء محمد حسن كنجو يشغل منصب النائب العام العسكري في المحكمة الميدانية بدمشق، برتبة عميد، وبعد ذلك رُفّع إلى رتبة لواء، وأصبح مديراً لإدارة القضاء العسكري (التابعة لوزارة الدفاع)، وغُرف عنه ابتزازه لأهالي المعتقلين مالياً مقابل تأمين زيارات أو إعادة محاكمة، أو إخلاء سبيل أو نقل إلى السجون المدنية. يُنظر: مختلفون في مراكز الاحتجاز السورية“ بحث في تفاصيل الاختفاء القسري ومصير الضحايا في سوريا“، رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا، 2021 <https://bit.ly/3d2u25K>، ويُنظر أيضاً مع العدالة <https://bit.ly/3DcETos>

مضمونها أنّ اللواء علي مملوك^[26] اتصل في إحدى ليالي شتاء 2013 بمدير السجن، الساعة 8 مساءً، وطلب منه تجهيز أحد المعتقلين وإنهاء علاقة السجن معه، وزوّده بمكان محدّد يرسل إليه المعتقل، قائلاً: "يجب أن يتعشى الليلة عند أهله". وهذا ما حدث بالفعل.

هذه المعطيات تشير إلى طريقة عمل السلطة في سوريا، فالقرب أو البعد من أركان النظام هو المصدر الأساسي للصلاحيات، بل إنّه في الحقيقة أكثر أهميّة حتى من العلاقات الهرمية التي يفترض أنّها الأساس للعلاقات بين الإدارات في دولة مؤسسات. كلّ شيء يدور حول فلك الرئيس، والقرب منه يعني صلاحيات وسلطات أكبر، من دون أي نظرٍ إلى القوانين الناظمة التي تبقى حبراً على ورق في حال كان الشخص المعنّي من الشبكة الضيقة المحيطة برأس النظام.

تعيين الضباط والكادر الطبي

مدير السّجن: يبدأ تعيين مدير السجن ونائبه وضابط الأمن بترشيح من مدير إدارة الشرطة العسكرية يُرفَع إلى إدارة شؤون الضباط في الجيش السوري، فتقوم إدارة شؤون الضباط برفع هذا التّرشيح إلى الفرع 293 الذي يقوم بالدراسة الأمنية عن المرشّح، ثمّ يرفع الفرع دراسته إلى مكتب القائد العام للجيش والقوات المسلحة من أجل الموافقة عليها.

ضابط أمن السّجن: يبدأ تعيين ضابط أمن السجن بترشيح مدير إدارة الشرطة العسكرية ثلاثة ضباط لهذا المنصب، وتُرفَع الترشيحات عن طريق التسلسل إلى الفرع 227 أي فرع المنطقة، الذي يقوم بدوره بإرسال الترشيحات إلى الفرع 293، ثمّ يختار هذا الفرع اسماً من ضمن الأسماء الثلاثة ليتم تعيينه ضابط أمن في السّجن.

الضباط العاملون: يبدأ فرز الضباط العاملين إلى السجن بمقتراح من إدارة الشرطة العسكرية إلى إدارة شؤون الضباط، التي ترفع المقترحات بدورها إلى الفرع 293، الذي يدرّس المقترحات أمنياً ويوافق عليها، ثمّ يرفعها إلى مكتب القائد العام للجيش والقوات المسلحة للموافقة عليها. وهنا ويتمّ فرزهم كضباط عاملين في السجن، ثمّ يقوم مدير السجن بتوزيع المهام على كل ضابط منهم حسب الاختصاص. ويكونون من رتبة نقيب إلى مقدم. ويمكن أيضاً أن يفرز ضباط أو اثنان إضافيان إلى السجن يتبعون مباشرةً إلى مدير السجن، ويقوم مدير السجن بتوزيعهم على مباني القسقين (الأحمر والأبيض)، أو إلى أيّ مكان آخر يراه مناسباً.

الأطباء: يُفرزون إلى السجن من خلال الفرع 293 الذي يرسل أسماءهم إلى إدارة الخدمات الطبية، فتقوم إدارة الخدمات الطبية بتسيير الأطباء إلى أماكن فرزهم. وجميع الأطباء العاملين في السجن هم أطباء مجندون، وفي حالات قليلة يتم إرسال طبيب متطوع من مشفى تشرين العسكري.

[26] لمعلومات أكثر عن علي مملوك يُنظر: القائمة السوداء مع العدالة <https://bit.ly/3qsvml0>

جدول 3. المناصب: طريقة الترشيح والتعيين والمهام

المهام	تعيين (من قبل)	ترشيح وموافقة (الإجراءات)	المنصب
إدارة السجن	إدارة شؤون الضباط ثم إدارة الشرطة العسكرية	يرشح من إدارة الشرطة العسكرية ثم إدارة شؤون الضباط، وتؤخذ الموافقة الأمنية من الفرع 293	مدير السجن
	إدارة شؤون الضباط ثم إدارة الشرطة العسكرية	يرشح من إدارة الشرطة العسكرية ثم إدارة شؤون الضباط، وتؤخذ الموافقة الأمنية من الفرع 293	معاون (نائب) مدير السجن
متابعة الوضع الأمني في السجن	الفرع 293	ترشح إدارة الشرطة العسكرية ثلاثة ضباط	ضابط الأمن
	الفرع 291	مدير السجن، ثم إدارة الشرطة العسكرية	معاون ضابط الأمن
	مدير السجن	ديوان مدير السجن	مساعد الانضباط
الإشراف على عمل ديوان مدير السجن	مدير السجن	مدير السجن	رئيس ديوان مدير السجن
	يتم الفرز من إدارة شؤون الضباط ثم إدارة الشرطة العسكرية	إدارة شؤون الضباط، وتؤخذ الموافقة الأمنية من الفرع 293	الضباط
المكتب الطبي	يتم الفرز من إدارة شؤون الضباط بالتنسيق مع الخدمات الطبية، ثم إدارة الشرطة العسكرية	إدارة شؤون الضباط ثم إدارة الخدمات الطبية، وتؤخذ الموافقة الأمنية من الفرع 293	الأطباء

رابعاً المعاملة داخل السجن والتغيرات التي طرأت عليها منذ تأسيس السجن حتى اليوم

أثر البنية التنظيمية والإدارية على السجناء

يُنظر إلى المعتقلين في سجن صيدنايا بشكل عام على أنهم عملاء أو خونة أو إرهابيون، ولهذا يجردون من أي اعتبارات إنسانية، ويُستباحون تماماً، وتغدو ظروفهم الصحية والمعيشية أمراً غير جدير باكتراث السلطات أو إدارة السجن. وهذا الأمر يفتح الباب واسعاً أمام الانتهاكات الواسعة بحق السجناء من قبل العاملين في السجن، ولا سيّما الحراسة الداخلية المسؤولة عن المهاجع.^[27]

ويُفرز السجناء في الأحوال العادية بحسب التهم الموجهة إليهم، ثمّ ظهر بعد الثورة فرز آخر عكس الانقسام الكبير الذي كان يعيشه المجتمع السوري، والذي لم يكن السجن بمنأى عنه؛ إذ وقعت صدامات بين معتقلين من الطائفة العلوية وآخرين من السنة الذين يشكلون غالبية المعتقلين، فقرّرت إدارة السجن الفصل بينهم في الزنانات.^[28]

وقد يحصل نوع من التحسّن في خدمات السّجن تبعاً لتحسّن الأوضاع العامة في البلاد في فترة ما. ففي فترة الثورة بين 2011-2015 كانت الأوضاع في غاية السوء، ثمّ شهدت تحسناً بعد انتصار النظام وحلفائه وسحق المعارضة (منذ 2016 وحتى الآن)، إذ تراجعت أعداد السجناء (بسبب تصفية جزء كبير منهم ووفاة آخرين نتيجة الإهمال والمعاملة اللاإنسانية). ومع ذلك، بقيت الأولوية في خدمات السّجن، وإمداداته الغذائيّة والطبّيّة، وإمدادات التدفئة، مخصصة للضباط والعاملين فيه أوّلاً، ثم يذهب ما يبقى إلى السجناء. ونظراً إلى أنّ الندوة تشكل عائداً مادياً لمدير السجن (ولو بطريقة غير مباشرة كما شرحنا سابقاً) يصبح السجناء عرضة لكل أنواع الابتزاز والاستغلال المادي، ويضاف إلى ذلك ابتزاز العائلات خارج السجن؛ لكون المجال متروكاً للعلاقات الشخصية والمحسوبيات بين مدير السجن وضباط المخابرات، ولا سيّما في أمور مثل الزيارات وإيصال المعلومات عن السجناء. وكل ذلك يتم من خلال شبكات مكوّنة من أشخاص يرتبطون بهم بشكل مباشر أو غير مباشر، ويتواصلون مع الأهالي الذين ينتظرون بفارغ الصبر معرفة أيّ خبر عن أبنائهم داخل السجن، أو ينتظرون زيارتهم أو إطلاق سراحهم إن أمكن، ولو كلفهم ذلك كلّ ما يملكون.^[29]

[27] كثيراً ما يحصل في سجن صيدنايا أن يقرّر عنصر برتبة مساعد أموراً تعسفية بحق بعض السجناء، تتراوح بين نقل السّجين من وإلى الزنّانة المنفردة، إلى الاعتداء عليه وتعذيبه في أي وقت وبأي شكل، من دون أن يعود إلى قن هو أعلى منه.

[28] بعد الثورة، وحسب إفادة الشاهد الرئيسيّ في هذا البحث، كان هناك ما يقارب الستين معتقلاً من أصول علوية، معظمهم ضباط.

[29] كان اللواء كنجو يتصل بشكل أسبوعي تقريباً بمدير السجن، ويعطيه أسماء 10-15 شخصاً لترتيب زيارة لهم من أهاليهم. ويقدر المبلغ الذي كان يطلبه للزيارة بـ30 ألف دولار أمريكي، بحسب الشهود الرئيسيّين في هذا البحث، من العاملين السابقين في السجن.

هذا بخصوص السماح بالزيارات، لكن ماذا عن الإعدامات التي اشْتُهر بها سجن صيدنايا، ولا سيما بعد تقرير منظمة العفو الدولية المذكور سابقاً؟ أين تتم الإعدامات؟ وكيف تتم؟ ومن يحضر تنفيذها؟ وإلى أين تنقل الجثث؟

بين عامي 2011 و2021 أُعدم حوالي 30-35 ألف معتقل إعداماً مباشراً أو بسبب التعذيب الممنهج أو بسبب قلّة الرعاية الطبية أو بسبب عمليات التجويع.^[30] أمّا عمليات الإعدام المباشر فتحدث بشكل دوري (يوميّ في الأسبوع). وفي بداية 2012 قلّ عدد السجناء المرسلين من المخابرات الجوية إلى سجن صيدنايا؛ إذ أصبح يُعْتَقَدُ على جناح خاص في سجن عدرا بإشراف مدير هذه المخابرات، وتنفيذ الإعدامات فيه. ومع ذلك، وفي أواخر 2012، بلغ عدد السجناء في صيدنايا حوالي 4000 معتقل، فطلب مدير السجن من إدارة السجون عدم إرسال سجناء جدد لكثرة العدد عنده، وفعلاً تراجع وتيرة الدوريات التي تأتي بسجناء جدد بشكل كبير. ومع هذا يجدر التنويه إلى أنّ آلية التحويل معقدة جداً، فالمخابرات العسكرية والجوية، والمحكمة الميدانية، والشرطة العسكرية، والسجون العسكرية، تتبع كلّها لوزارة الدفاع، أمّا الأمن السياسي، والسجون الأمنية، فتتبع لوزارة الداخلية. وعملية النقل هي بروتوكول بين الوزارتين، وبموافقة النائب العام العسكري، والمحامي العام المدني في منطقة الاختصاص. ومع ذلك، أُعدم 104 أشخاص دفعة واحدة في نهاية عام 2012، حتى إنه خلال هذه العملية تعرض ضابط برتبة عقيد، اسمه سامر جودت إسماعيل (وهو قاضٍ عسكري) إلى الإغماء بسبب همجية وعنف عمليات الإعدام.

ولا يتمّ إخبار المعتقلين بشكل مسبق بقرارات الإعدام، بل ينقلون مساء لينفّذ فيهم الحكم في اليوم نفسه أو اليوم التالي. أما في حالة المعتقلين في السجون المدنية فيُنقلون إلى صيدنايا قبل يوم واحد من تنفيذ الحكم فيهم، حتّى أصبح من المتعارف عليه فيما بينهم أنّه عندما يُعلّم أحدهم بأنّه سينقل إلى السجن المدني فهذا يعني أنّه سيتمّ إعدامه.

يحضر عملية الإعدام كلّ من رئيس القلم الأمني، ومدير السجن، والنائب العام العسكري في المحكمة الميدانية، واللواء قائد المنطقة الجنوبية، وضابط من شعبة المخابرات، ورئيس فرع التحقيق (248) شعبة الاستخبارات العسكرية، وأحد أطباء السجن، وأحياناً يحضر رجل دين، وأحياناً يحضر رئيس المحكمة الميدانية العسكرية، وهي الجهة التي يصدر عنها قرار الإعدام. ويستغرق إصدار قرار الإعدام نحو شهرين، بدءاً من تصديق القرار وانتهاءً بتنفيذه عن طريق الشرطة العسكرية التي ترسل مسبقاً كتاباً إلى السجن تحدد فيه أسماء المعتقلين المشمولين بقرار الإعدام، وتاريخ الإعدام.^[31] وفي سجن صيدنايا غرقتا إعدام، واحدة في المبنى الأبيض قرب الندوة، والثانية في المبنى الأحمر (تمّ تجهيزها لهذا الغرض 2011). ويتمّ الإعدام شنقاً، وفي الغرفتين عدة منصات لذلك.

[30] هذه التقديرات مبنية على شهادات المصادر الرئيسية في البحث، من الحراس والعاملين السابقين في سجن صيدنايا، ومن تقريرٍ تعمل عليه رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا عن أعداد المعتقلين والناجين من السجن منذ العام 2011 وحتى العام 2021.

[31] المحكمة الميدانية موجودة في القابون، ولا يدخلها أحد إلا النائب العام العسكري، ورئيس المحكمة، ونائبه، ورئيس فرع التحقيق في شعبة الاستخبارات العسكرية.

التعامل مع الجثث

بعد الإعدام تُنقل الجثث بواسطة إدارة الخدمات الطبية في مشفى تشرين العسكري، وتُدفن أحياناً في نَجْها (تحديداً في مدرسة أمن الدولة) في ريف دمشق الجنوبي، وتتبع إدارياً لناحية ببيلا، في مقبرة تضم أيضاً رفات شهداء حرب 1973 مع إسرائيل، وتسمى (مقبرة الشهداء)، وهي مقبرة أنشأتها السلطات السورية ذاتها قديماً. وقد تُدفن الجثث في قطنا، في نقطة تقاطع الفرقة العاشرة مع الحرس الجمهوري ومركز تدريب الأغرار، أو في القطيفة، في نقطة تبعد بين 1,5 و2 كم غرب حقل الرمي التابع للفرقة الثالثة المسؤولة عن حماية السجن.

ويتم التعامل مع الجثث بطريقتين:

1. الجثث الناتجة عن عمليات الإعدام تُنقل مباشرة إلى المقابر المذكورة بواسطة سيارات عسكرية (يطلق على سيارة نقل المعتقلين إلى المحاكم اسم "سيارة اللحمة"، لكونها سيارة مبردة تستخدم أساساً لنقل اللحوم والخضار) أو في سيارات بيك آب.
2. الجثث الناتجة عن سقوط المعتقلين ضحايا تحت التعذيب، أو بسبب انعدام الرعاية الطبية، أو عمليات التجويع، تجمع في السجن لمدة لا تتجاوز 48 ساعة^[32] في غرفة أنشئت بعد 2011، تُسمى بـ"غرفة الملح"، وهي غرفة مفروشة بالملح بارتفاع 20-30 سم تقريباً، توضع الجثث فيها، ويكتب على جبين كل جثة رقم، وتُرشَّ الجثة أيضاً بالملح، ثم تُنقل الجثث بواسطة سيارة نقل المعتقلين إلى مشفى تشرين العسكري، الذي يقوم بدوره بمعاينة الجثة وإصدار شهادة وفاة لها، ثم يرسلها إلى فرع السجون في الشرطة العسكرية.

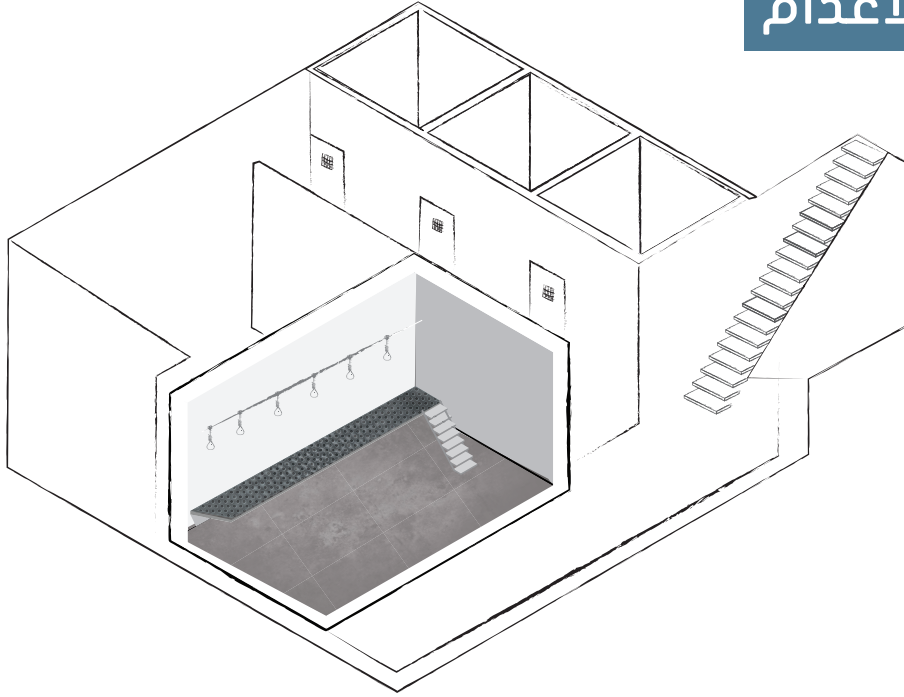
وبعد إصدار شهادة الوفاة تُرسل الجثث إلى المقابر في نَجْها أو القطيفة أو قطنا، وتدفن في ساعات الصباح الأولى. وخلال الفترة الممتدة بين الأعوام 2013 وحتى 2016 لم يرسل الكثير من الجثث إلى مقبرة نَجْها، وسبب ذلك -في رأي قسم من المشاركين في البحث- اقتراب المَعارك بين قوات المعارضة السورية والنظام من محيطها، وخشية النظام من وقوع المقبرة في يد المعارضة.^[33]

تعامل مشفى تشرين العسكري مع المعتقلين الأمنيين بصفاتهم أرقاماً يتم تحويلها من سجن صيدنايا إلى المشفى من دون ذكر أسماء أو أيّ معلومات أخرى عن الهوية الحقيقية للجثة، وينسحب الأمر نفسه على جثث المعتقلين الذين يسقطون تحت التعذيب، إذ تُسلم إلى مشفى تشرين العسكري بأرقام من دون معلومات، والمسؤول عن منح المعتقلين الأمنيين في سجن صيدنايا أرقاماً بدل أسمائهم، والاحتفاظ بملفاتهم ومقتنياتهم الشخصية عند وفاتهم، هو فرع السجون في إدارة الشرطة العسكرية.

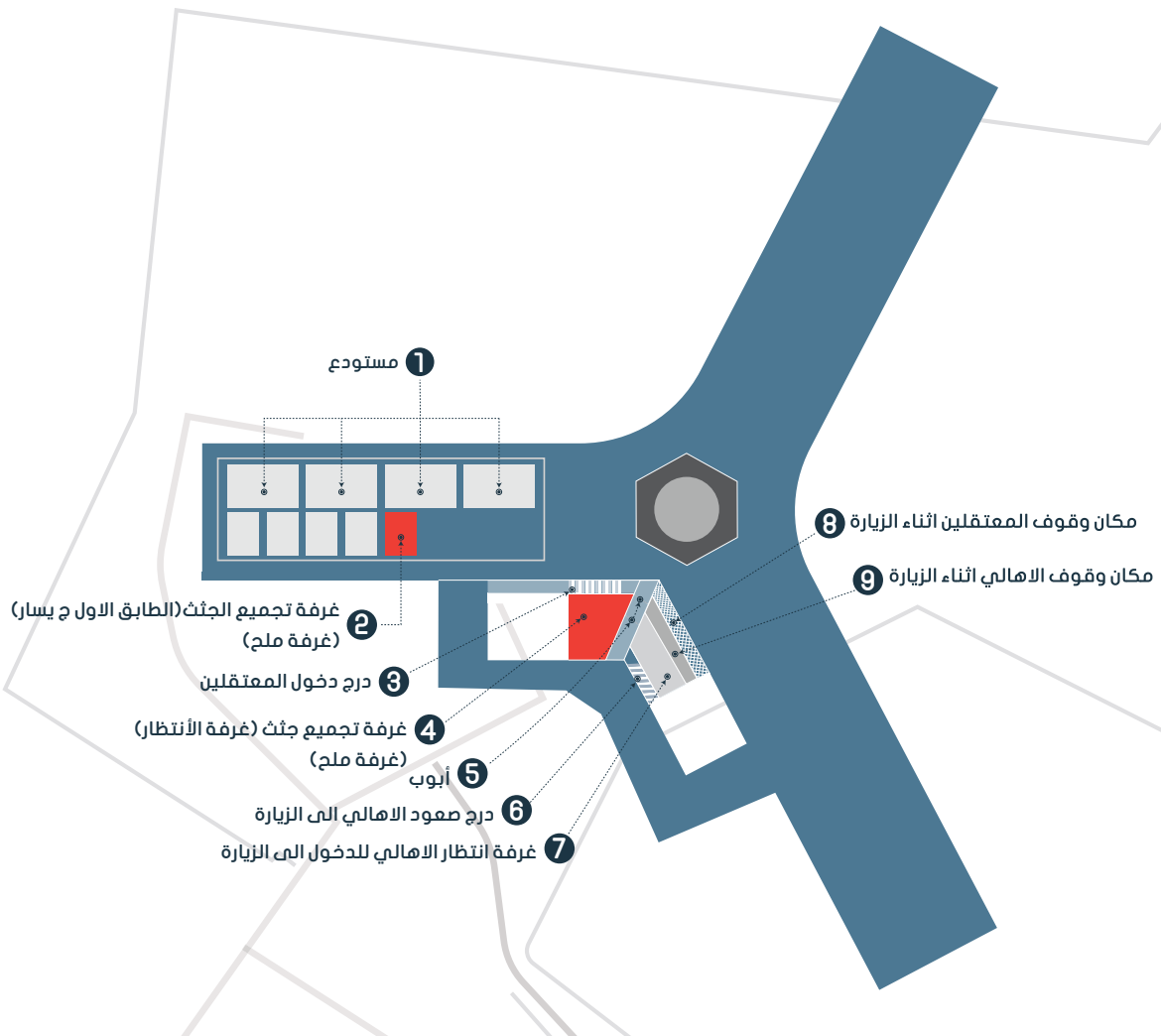
[32] في بعض الأحيان كانت تتأخر عمليات نقل الجثث إلى مشفى تشرين لمدة قد تصل إلى 4-5 أيام بسبب المَعارك التي كانت تدور في محيط مشفى حرسنا وتشرين العسكري.

[33] تعمل الرابطة حالياً على بحث خاص بالمقابر الجماعية في سوريا. ومن أبرز النتائج التي توصلنا إليها عودة عمليات الدفن في مقبرة نَجْها بشكل مكثف في نهاية عام 2016، ولدينا معلومات تفيد بامتلائها بشكل شبه كامل في نهاية العام 2020. وستنشر نتائج البحث، في وقت لاحق، في تقرير مفصل مرفق بكافة الأدلة التي تؤكد هذه الفرضيات.

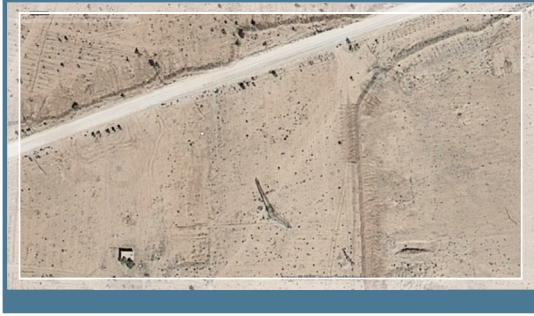
غرفة الاعدام



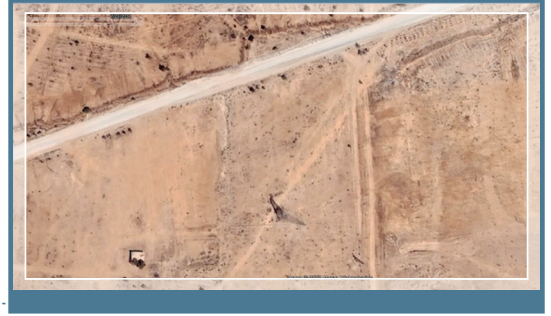
غرفة الملح



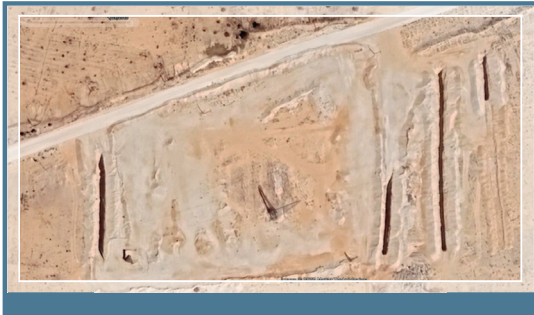
صور اقمار صناعية للمقابر الجماعية في القطيفة



2011



2012



2014



2016



2017



2018

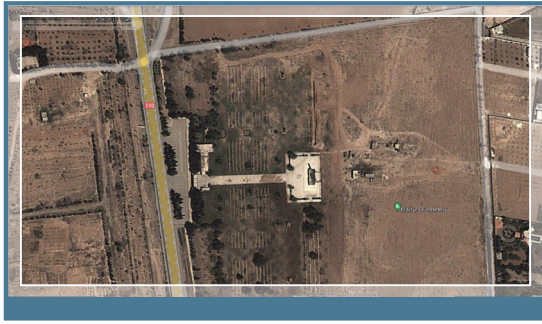


2019



2020

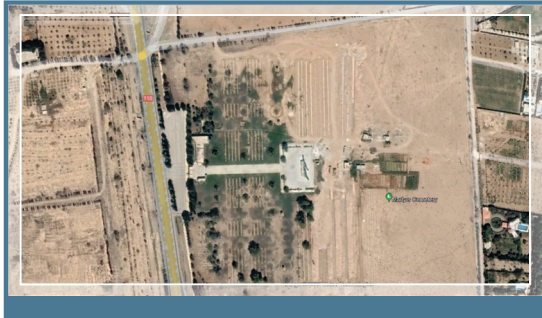
صور اقمار صناعية للمقابر الجماعية في نجها



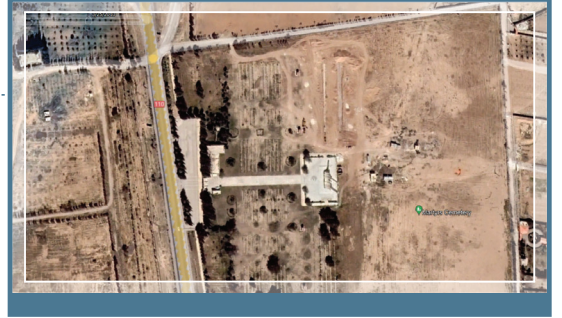
2011



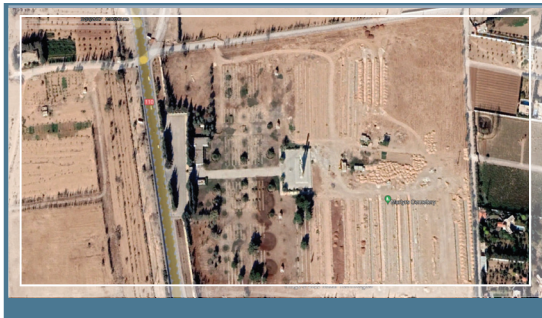
2012



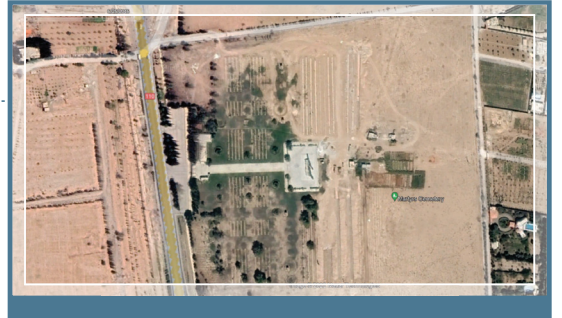
2013



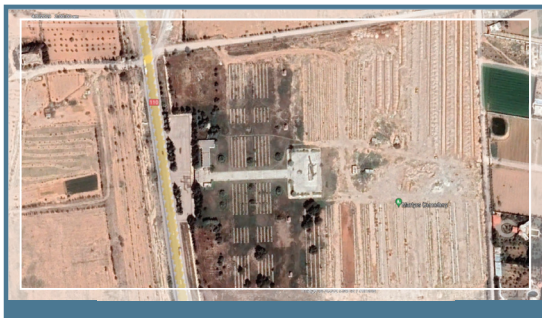
2014



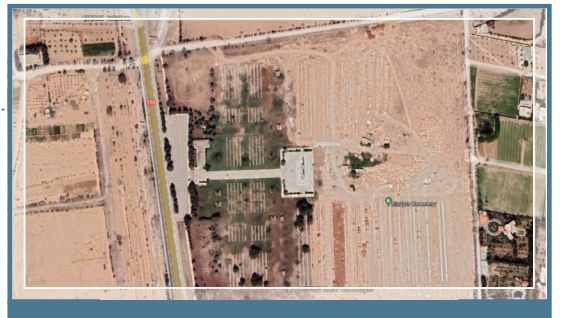
2016



2017



2018



2019

2020



أحداث مفصلية في تاريخ السجن والتغيرات التي رافقتها

بالنظر إلى تاريخ السجن منذ لحظة تأسيسه إلى اليوم، يمكن القول: إنه قد حدثت تغيرات مهمة في تاريخ السجن، مرتبطة بحدثين مفصلين كبيرين في تاريخه وتاريخ سوريا: الأول هو الاستعصاء الذي قام به السجناء في 2008، والثاني هو الثورة السورية في 2011:

مرحلة ما قبل الاستعصاء (2008)

عند دخول المعتقل إلى سجن صيدنايا يخضع لإجراءات خاصة تُدعى (العزل)، وتستمر هذه الإجراءات حتى تتم محاكمته من قبل الجهات القضائية التابع لها. وفي مرحلة (العزل) تكون كمية الطعام قليلة نوعاً ما، وسيئة الجودة، إضافةً إلى أنّ الزيارات تُمنع عنه في هذه الفترة، ويتعرض للتعذيب، ولكن ليس بالوحشية التي اتبعتها طاقم السجن بعد عام 2011 (الثورة). وفي مرحلة (العزل) أيضاً لا تُوفّر للمعتقل خدمات طبية إلاّ للأمور المستعصية أو الحالات الحرجة جدّاً. وبعد المحاكمة يُنقل المعتقل إلى أجنحة مخصصة للمحكومين، ويصبح الحال أفضل قليلاً، ويكون الأمر -كما ذكر العقيد لؤي يوسف، أحد مدراء السجن في تلك الفترة- كمن يُنقل من (النار إلى الجنة)، وفي أجنحة المحكومين يحصل المعتقل على كمية طعام جيدة، ويسمح له بالزيارات والشراء من الندوة، والخروج إلى الباحة في أوقات محددة.

مرحلة ما بعد الاستعصاء

بعد الاستعصاء طبقت إدارة السجن أنظمة أكثر صرامة في تعاملها مع المعتقلين، من جهة حرمانهم من المزايا السابقة المقدمة إليهم، تمثلت في: إلغاء فسحة التنفس - التفتيش الأمني العالي أثناء الزيارات - تقليل كمية الطعام.

مرحلة ما بعد الثورة السورية (2011)

أفرغ المبنى الأحمر من المعتقلين السابقين ونقلوا إلى جهات مختلفة، وتمّ العمل على ترميم السجن وتهيئته لاستقبال المعتقلين خلال فترة الثورة، وتمّ تصفيح جدران المهاجع في السجن، وزيادة الحماية على أبواب السجن والأبواب الخارجية للأجنحة وأبواب المهاجع، وأضيفت زيادة صارمة في الإجراءات الأمنية المتبعة، وكثّفت التوجيهات والتعليمات من إدارة السجن التي تزعم أنّ المعتقلين أشخاص إرهابيون، وأنهم مصدر الخراب الذي حلّ في البلاد. وترافق هذا مع نقص كبير في أعداد الحراس بسبب عمليات الانشقاق التي كانت تحدث في الجيش والحاجة إليهم في العمليات العسكرية ضدّ السكان في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام.

بدأت عملية نقل المعتقلين الجدد إلى سجن صيدنايا في أواخر الشهر السادس من عام 2011. وعند وصول المعتقلين إلى المبنى الأحمر، وفور نزولهم من سيارة النقل، تبدأ (حفلة الاستقبال)، ثم يُنقل المعتقلون إلى المنفردات في الطابق السفلي حيث تبدأ حفلة التعذيب الأكثر وحشية بشكل ممنهج ولفترة غير محدودة، ممّا يؤدّي في بعض الحالات إلى الوفاة أو فقدان الاتصال بالواقع (يسمّي السجناء هذه الحالة بـ"الفصل"). تُملأ المنفردات أحياناً بشكل عشوائي ولفترات غير محدودة، فمن الممكن أن يكون في منفردة واحدة (قياسها 2×3 متر)

بين 25 و30 معتقلاً، ويمنع إصدار أي صوت، أمّا كمية الطعام فشبه معدومة، وكل عشرين معتقلاً يحصلون على 4 أرغفة خبز و20 حبة زيتون. بعد الانتهاء من مرحلة المنفردات يُنقل المعتقلون إلى المهاجع التي تضم حوالي 35 معتقلاً (8X6 متر للمهجع الواحد).^[34] أمّا المهاجع فتكون عملية التعذيب فيها بشكل دوري ومن دون أيّ سبب. كما تكون كمية طعام قليلة جداً، وليس فيها ألبسة ولا أغطية (بطانيتان لكل شخص في أحسن الأحوال). ويُسمح لأهالي المعتقلين الذين في المهاجع بالزيارة، لكن بعد زشأوى كبيرة يدفعونها، ومع هذا يُعزّض المعتقل الذي تأتيه زيارة إلى تعذيب شديد وعقوبات قاسية، يتمنى معها ألا تأتيه زيارات أخرى. أمّا الطبابة في المهاجع فشبه معدومة، ويخشى المعتقلون تحويلهم إلى المشفى العسكري؛ لأنّ أغلب من حوّلوا إلى المشفى أعدموا فيه.

بعد عام 2016 (الانتصار العسكري للنظام)

بعد عام 2016 تراجعت بشكل طفيف همجية الهجمات التي كانت تنفذها مفارز الأجنحة على السجناء، وصدر أمر من قيادة الشرطة العسكرية والمخابرات بتركيب كاميرات مراقبة داخل الأجنحة، والمسدس (لم يذكر هذا القسم سابقاً)، وداخل المهاجع أيضاً، بالتزامن مع سياسة عامة لتخفيف وطأة الوحشية في السجن. وقد ذكرت بعض شهادات الناجين التي وثقتها رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا أنّ وحشية التعذيب انخفضت بشكل طفيف بعد العام 2016، وقلّ عدد الأشخاص الذين يموتون جرّاء التعذيب، وإن ظلّ الاختفاء القسري والتعذيب والتجويع وأنماط المعاملة للإنسانية هي الأحوال السائدة في السجن حتى الآن. ولم تتوفّر لنا معلومات دقيقة عن سبب هذا الإجراء، وربما كان انتشار تقارير المنظمات الحقوقية (تقرير المسلخ البشري الصادر عن منظمة العفو الدولية) أحد أسباب هذا التخفيف بغية تحسين صورة النظام عالمياً. لكن روايات بعض الضباط المنشقين، والعاملين السابقين في الشرطة العسكرية، الذين التقيناهم خلال إعداد هذا البحث، ترجح أن يعود السبب إلى انتصار النظام عسكرياً على الأرض في حلب، وبدئه باستعادة المناطق التي خرجت عن سيطرته في بداية الثورة السورية بدعم من روسيا وإيران، وإطلاقه عمليات المصالحة في مناطق درعا وحلب والغوطة وغيرها، فانعكس هذا الأمر على سجن صيدنايا بقضاء المعتقلين -على خلفية عمليات المصالحة- مدة قصيرة في السجن قبل إعدامهم بقرارات من المحكمة الميدانية، ومن المرجح أنّ يكون النظام قد أراد التخلص من هؤلاء بشكل سريع خشية تدخل روسيا ومطابقتها بإطلاق سراح عناصر المصالحات. وتشير الشهادات التي جمعتها الرابطة من الناجين خلال العمل على هذا البحث إلى أنّ النظام أعدم ما لا يقل عن 500 شخص منذ العام 2016 حتى مطلع العام 2021 من المعتقلين على خلفية عمليّات تسويات الوضع والمصالحات. ولا شك في أنّ هذه الأحداث الكبرى كان لها الدور الأبرز في تحديد معالم الإجراءات المتبعة داخل السجن، لكن ينبغي أيضاً ألا نغفل وجود هامش لمدير السجن يستطيع أن يتحرك فيه، إيجابياً بتخفيف الانتهاكات والإجراءات وعمليات التعذيب والإعدام في السجن، أو سلبياً بفتح الباب أمام ممارسة الانتهاكات بشكل أكبر. لذلك نقدم في القسم التالي مدراء السجن، مع سرد لأبرز التغييرات التي حدثت في عهد كل منهم.

[34] حتى 2008 كان هناك فرن يعمل بشكل اعتيادي في السجن، يقوم بالعمل فيه سجناء قضائيون تحت إشراف مساعدين أو رقباء. لكن مع انطلاق الثورة السورية توقف عن العمل تماماً، وأصبح الخبز يأتي من قرية تل منين مرتين أسبوعياً، ويتولى توزيعه سجناء قضائيون.

مدراء السجن وأبرز القرارات في عهد كل منهم

منذ افتتاح سجن صيدنايا في العام 1987 وحتى لحظة كتابة هذا الأسطر في آذار/مارس 2022، تعاقب على إدارة السجن 10 مدراء. وقد أظهر هذا البحث الدور الذي تلعبه الاستخبارات السورية (شعبة الاستخبارات العسكرية بشكل رئيسي) وإدارة الشرطة العسكرية، ومحكمة الميدان العسكري، في شكل معاملة المعتقلين داخله، إلا أنّ هذا الدور لا يُعفي مديري السجن من المسؤولية أيضاً؛ لأن مدير السجن -كما أظهرت النتائج- هو المسؤول الأول والأخير عن تنفيذ تعليمات القيادة وتوجيهاتها بحق المعتقلين، وهو المتحكم بالتفاصيل الدقيقة داخل السجن. وسنعرض في هذا القسم نبذة عن مديري هذا السجن الذين تعاقبوا على إدارته، مع ذكر أهم الأحداث التي جرت خلال فترة توليهم مناصبهم:

بركات العش (1991-1987)

هو أول مدير لسجن صيدنايا، ولا تتوفر معلومات كثيرة عنه حتى الآن، لأنه خارج من الخدمة في الجيش منذ مدة طويلة، وتجاوز عمره الآن الخامسة والسبعين عاماً. وكلّ ما نملكه من معلومات عنه هو روايات معتقلين سابقين عاصروه. ينحدر "العش" من قرية "دم سرخو" في ريف محافظة اللاذقية، ذي الغالبية العلوية. عُيّن عام 1985 -وكان برتبة مقدم- نائباً مدير سجن تدمر، العقيد فيصل غانم. ثم رُقّع في العام 1987 إلى رتبة عقيد، ووُلّي منصب مدير سجن صيدنايا. شهد عهده العديد من الانتهاكات وعمليات التعذيب بحق المعتقلين السياسيين المنتمين لحزب البعث العربي الاشتراكي - الجناح العراقي، أمّا معتقلو التيارات السياسية الأخرى في السجن في زمنه (رابطة العمل الشيوعي، الإخوان المسلمون، العرفاتية) فكان نصيبهم من الانتهاكات وعمليات التعذيب العنيفة أقل بكثير. بقي في منصبه حتى عام 1991 ثم نُقل إلى إدارة الشرطة العسكرية، وبقي فيها حتى تسريحه عام 1993.

محيي الدين محمد (1991-2003)

ثاني مدير لسجن صيدنايا، وأكثر شخص بقي في هذا المنصب من دون تغيير. تسلّم إدارة السجن في عام 1991 عندما كان برتبة مقدم خلفاً لبركات العش، وبقي فيه إلى عام 2003. ينحدر "محمد" من قرية درمين التابعة لمدينة جبلة، وهو أحد أبناء رجال الدين المهمين في الطائفة العلوية.

لم يشهد السجن في عهده أي شيء جديد، ويمكن القول: إن ولايته للسجن تمثل فترة الجمود السياسي التي كانت تسيطر على سوريا في حقبة التسعينيات، حيث كان النظام يعيش أفضل أيامه بعد أن تسلّم إدارة لبنان بشكل كامل بتوافق دولي بعد انتصاره مع حلفائه في الحرب الأهلية، وانخرط في عملية السلام العربية الإسرائيلية بعد مشاركته في قوات عاصفة الصحراء لتحرير الكويت من الاجتياح العراقي. وما يميز حقبة "محمد" في السجن هي تجميع من بقي على قيد الحياة من المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية في سجن صيدنايا، وإطلاق سراحهم بين الحين والآخر على دفعات كان آخرها في العام 2000.

لؤي يوسف (2003-2006)

ثالث مدير لسجن صيدنايا. ينحدر من قرية "بحمرة" في ريف اللاذقية. وكان أحد المقربين من اللواء غازي كنعان الذي أعلن انتحاره عام 2005. تسلم "لؤي" إدارة السجن عام 2003 خلفاً لمحي الدين محمد، وتعدّ فترته مثلاً لسياسة النظام المعلنة يومها من "انفتاح وطني" لملف الاعتقال السياسي؛ إذ شهد عهده إفراغ السجن من معتقلي الأسد الأب السياسيين، وزجّ معتقلي الأسد الابن.

عند وصوله إلى إدارة السجن بدأ عملية تحديث وصيانة لمرافق السجن التي لم تكن صالحة للاستخدام، مثل تركيب خزانات ماء في المهاجع، وتوصيل الكهرباء إلى الغرف، وعمل في العام 2005 على رفع طلبات عديدة لشعبة المخابرات العسكرية لفتح الزيارات لجميع المعتقلين الأمنيين الذين كان قسم كبير منهم محروماً من الزيارة منذ اعتقاله في ثمانينات القرن الماضي. وشهد عهده أيضاً جريمة قتل حصلت بين المعتقلين نهاية العام 2005 حين أقدم أحد المعتقلين الإسلاميين على قتل معتقل آخر غير إسلامي (عُرفت الحادثة بين سجناء صيدنايا باسم حادثة البورية)، وكان لهذه الحادثة أثر كبير على المعتقلين جميعاً؛ إذ أدخل المعتقلون الأميون في حزمة عقوباتٍ وعملياتٍ تعذيب جديدة، وحُرموا من الزيارة مجدداً، وكانت هذه الإجراءات أحد الأسباب الرئيسية للتمرد الذي حصل عام 2008. أُقيل لؤي يوسف من منصبه في شهر آب/أغسطس 2006 بعد حادثة هرب موقوفين جنائيين كانا يعملان في نظام السُّخرة داخل فرن السجن، بأن اختبأ في أكياس الطحين، وتجاوزا كلّ المفارز الأمنية وهما داخل سيارة نقل الطحين.

علي خير بيك (2006-2008)

ينحدر "علي خير بيك" من مدينة "القرداحة" مسقط رأس رئيس النظام السوري، ومعتقل كبار ضباط الجيش السوري خلال حكم الأسد الأب والابن، وهو رابع مدراء السجن. تسلم إدارة السجن في عام 2006 خلفاً للؤي يوسف، وسار على نهجه في السجن من حيث العقوبات والحرمان من الزيارة، كما أطلق العنان لكتّاب التقارير والمخبرين من المعتقلين، فنتج عن ذلك إعادة التحقيق مع عدد من المعتقلين وفتح قضايا جديدة لهم، وأمعن في العقوبات المطبّقة عليهم، كسياسة القطع الطويل للماء والكهرباء، وإيقاف التدفئة، مع إعطائه مفارز الأجنحة صلاحيات كاملة في تطبيق العقوبات بحق المعتقلين. وكانت هذه الإجراءات السبب الرئيسي لأحداث التمرد الشهير الذي انطلق يوم 27 آذار/مارس 2008 واستمر لمدة 9 أشهر. أُقيل "علي خير بيك" من منصبه صباح الخامس من تموز/يوليو 2008 إثر عملية اقتحام فاشلة للسجن نفذتها الشرطة العسكرية أدت إلى وقوع جميع عناصر الاقتحام من الشرطة العسكرية -والبالغ عددهم 1200 عنصر- أسرى في أيدي المعتقلين.

طلعت محفوض (2008-2013)

ينحدر العميد "طلعت محمد محفوض" من قرية "البريخية" التابعة لمنطقة الدريكيش في محافظة طرطوس، وهو من مواليد 1958. خامس مدراء سجن صيدنايا، ومهندس عملية تصفيح السجن وتدعيمه، وأحد المسؤولين عن مجزرة سجن صيدنايا عام 2008، التي أودت بحياة ما لا يقل عن 125 معتقلاً خلال محاولة السيطرة على السجن والقضاء على التمرد.

انتسب "محفوض" إلى الكلية الحربية بحمص عام 1977 وتخرج فيها عام 1980 برتبة ملازم، اختص "شؤون فنية"، ثم فرزه إلى إدارة الشرطة العسكرية بدمشق، ثم نُدب إلى مدرسة الشرطة العسكرية في القابون، وعُيّن مسؤولاً لتدريب دورات السياقة العسكرية في مدرسة الشرطة العسكرية بالقابون.

في عام 1993 نُقل إلى مفرزة الشرطة العسكرية في "جديدة يابوس" على الحدود السورية اللبنانية، وكان برتبة مقدم، وفي عام 1995 أعيد إلى مدرسة الشرطة العسكرية بالقابون، ثم نُقل عام 1999 إلى سجن تدمر العسكري سيئ السمعة، وكان برتبة عقيد، وعُيّن مديراً للسجن، وبقي مديراً له حتى عام 2004، عندما نُقل إلى محافظة اللاذقية رئيساً لفرع الشرطة العسكرية فيها، وهناك رُقي إلى رتبة عميد عام 2005، وبقي رئيساً لفرع الشرطة العسكرية في اللاذقية حتى عام 2006.

وفي العام نفسه نُقل إلى سجن تدمر العسكري مرة أخرى وكان برتبة عميد أركان، وبقي مديراً للسجن حتى عام 2008. وأثناء أحداث التمرد نُقل إلى سجن صيدنايا وأصبح مديراً له، وبقي في منصبه حتى قُتل يوم 2013/5/7 في كمين محكم نُصب له من قبل الجيش الحر، على طريق "تل منين" بريف دمشق.

العميد "طلعت محفوض" متزوج، ولديه ثلاثة أولاد، كانت تربطه باللواء آصف شوكت علاقة قوية بحكم قربه من قرية "المدحلة" التي ينحدر منها اللواء آصف شوكت. وله شقيقان برتبة عقيد هما العقيد بسام محفوض الذي كان يخدم في القوات الخاصة، والعقيد عدنان محفوض الذي كان يخدم في إدارة الدفاع الجوي في المليحة.

عرف عن "محفوض" اعتماده بشكل كبير على صف الضباط المتطوعين من الطائفة السنية، ويرجع اعتماده هذا -بحسب مقربين منه- إلى عدم ثقته بالعناصر التابعين للطائفة العلوية، وصعوبة محاسبتهم بشكل جيّد عند ارتكابهم تجاوزات، لارتباط معظمهم بعلاقات قرابة مع مسؤولين في أجهزة الاستخبارات أو الجيش.

وبحسب شهادات من عاصره فإنّ العميد "طلعت" كان يتمتع بشخصية عسكرية قوية، وكان حازماً، يتابع عمله بدقة، وكانت تربطه علاقة قوية بشعبة المخابرات العسكرية والقصر الجمهوري، وهو على علاقة قوية باللواء "ذو الهمة شاليش"، ابن أخت حافظ الأسد، والمرافق الشخصي لرئيسي النظام حافظ وبيشار. وقد عُيّن مديراً لسجن صيدنايا بدعم من اللواء آصف شوكت.

كان العميد "طلعت محفوض" عضواً في المحكمة الميدانية العسكرية بدمشق، ويتمتع بعلاقة قوية ومتينة مع اللواء "سليمان الخطيب" الذي كان يشغل منصب النائب العام العسكري الأول، وبعدها أصبح مدير إدارة القضاء العسكري ورئيس المحكمة الميدانية.

إبراهيم سليمان (2013-2013)

من مواليد 1964 في قرية "فجلية" التابعة لمنطقة "دريكيش" في محافظة طرطوس. انتسب إلى الكلية الحربية عام 1982 وتخرج في العام 1985 برتبة ملازم، اختصاص مشاة. تم فرزه إلى إدارة الشرطة العسكرية، وانتدب إلى مدرسة الشرطة العسكرية وعُيّن قائد فصيل عام 1988، ثم رُفّي إلى رتبة ملازم أول وبقي مدرباً في مدرسة الشرطة العسكرية حتى عام 1991، ثم رُفّع إلى رتبة نقيب وكلف بقيادة دورات صف الضباط في مدرسة الشرطة العسكرية. ثم رُفّي إلى رتبة رائد عام 1995، ونُقل إلى إدارة الشرطة العسكرية - قسم التحقيق، فرع دمشق. وفي عام 1999 رُفّي إلى رتبة مقدم، وفُرز إلى السرية 139 مباحث عسكرية. اتبع "سليمان" دورة قيادة أركان في أكاديمية الركن في القابون عام 2000، وتخرج في العام 2002، ورُفّي إلى رتبة مقدم، وفي العام 2003 رُفّي إلى رتبة عقيد ركن، وأصبح قائداً لسرية المباحث العسكرية 139، التي أُلغيت عام 2004 وأحدث مكانها فرع المباحث العسكرية، وأصبح تابعاً لقيادة الشرطة العسكرية التي كان يرأسها يومها اللواء بسام عبد المجيد. وفي عام 2009 رُفّي "سليمان" إلى رتبة عقيد ركن، وتسلم قيادة فرع الشرطة العسكرية في حمص، وبقي في هذا المنصب حتى عام 2010، ثم نُقل إلى إدارة الشرطة العسكرية وكلف برئاسة فرع السجون في الشرطة العسكرية حتى تاريخ 2013/5/7 يوم مقتل العميد "محفوظ"، فُنقل إلى سجن صيدنايا مديراً له، وبقي في هذا المنصب حتى 2013/11/1 حتى أُعيد إلى إدارة الشرطة العسكرية في القابون في دمشق.

شهد وصول "سليمان" إلى السجن تصاعداً شديداً في عمليات التعذيب الممنهجة التي طُبقت على المعتقلين في السجن، والتي كانت -بحسب شهادات ناجين وثقتها الرابطة- انتقاماً لمقتل المدير السابق للسجن. ووفق رواية أحد الناجين الذين تمّت مقابلتهم ضمن هذا البحث فقد تُوفّي عدد من المعتقلين في السجن بسبب البرد الشديد شتاء عام 2013، إذ كان الحرس يتعمّدون إغراق الغرف والمنفردات بالماء البارد في الشتاء، وإيقاف التدفئة عن المعتقلين نهائياً.

كان العميد الركن إبراهيم أحمد سليمان سيئ السمعة في تعامله مع رؤوسيه وزملائه، وفق شهادة ضباط وصف ضباط قابلناهم خلال فترة إعداد البحث، إضافة إلى لياقته البدنية العالية، وكان هاوياً للعبة كرة الطاولة.

أديب اسمندر (2013-2014)

العميد "أديب اسمندر" سابع مدير لسجن صيدنايا، من مواليد عام 1962 في قرية "القلايع" التابعة لمدينة جبلة. حصل على الشهادة الثانوية عام 1980 وانتسب إلى الكلية الحربية بتاريخ 1980/12/25. اتبع دورة طالب ضابط في كلية الحرب الكيميائية في منطقة اليهودية في محافظة اللاذقية وبقي فيها ثلاث سنوات حتى تخرجه عام 1983 برتبة ملازم عامل. عُدَّت دورته (الدورة 36) من الدورات المميزة في الجيش السوري لكونها نفس الدورة التي تخرج منها باسل الأسد، وحضرها حافظ الأسد شخصياً.

تم فرزه وهو برتبة ملازم إلى كلية المدرعات العاملة في محافظة حمص - منطقة الوعر، وبقي فيها حتى رُفِّيَ إلى رتبة نقيب عام 1994، وفيها التقى ببشار الأسد الذي كان يخضع لدورة مهندس قيادي بعد وفاة شقيقه باسل الأسد، وهنا تعرف "أديب اسمندر" على بشار الأسد، وطلب منه أن ينقله إلى الشرطة العسكرية، وفعلاً نُقل "اسمندر" بعد فترة وجيزة إلى فرع الشرطة العسكرية في محافظة اللاذقية.

بعد ذلك اتبع "اسمندر" عدة دورات في إدارة الشرطة العسكرية بالقابون في دمشق، وبقي في فرع الشرطة العسكرية في اللاذقية حتى عام 2003، ثم نُقل إلى فرع الشرطة العسكرية بإدلب، وعُيِّن رئيساً له حتى عام 2006 حين نُقل إلى فرع الشرطة العسكرية في اللاذقية رئيساً له حتى العام 2010، ثم نُقل مجدداً إلى إدارة الشرطة العسكرية في دمشق القابون.

وفي تاريخ 2013/11/16 نُقل وعُيِّن مديراً لسجن صيدنايا خلفاً للعميد "إبراهيم سليمان"، وبقي مديراً له حتى تاريخ 2014/03/13 حين نُقل إلى إدارة الشرطة العسكرية، وعُيِّن العقيد الركن "محمود أحمد معتوق" خلفاً له.

في عهد "اسمندر" تنوعت وسائل التعذيب والتنكيل، وأطلق العنان للحراس لارتكاب أفظع الانتهاكات بحق السجناء. ومن الإجراءات التي اتخذها -بحسب روايات ناجين من سجن صيدنايا وثقتها الرابطة- أنه أمر بسحب كل ماكينات الحلاقة من الأجنحة، وإجبار السجناء على حلاقة لحاهم بـتنفها بالأيدي أو بخيط من بطانية، وكان هذا الأمر شاقاً على المعتقلين، ويكاد يستحيل معه تنظيف اللحية من الشعر تماماً، لكن من كان يرى في وجهه شعراً على لحيتِه كان يُعاقب بشدّة، وقد مات عددٌ من المعتقلين بسبب العقوبات التي كانت تفرض عليهم بحجة وجود شعر على لحاهم.

وخلال عهده أيضاً ابتكر الحرس مفهوم (السكور باللغة الإنكليزية) للدلالة على عدد المعتقلين الذين تمّ التخلص منهم في اليوم كـلّه من قبل عناصر كل مفرزة حراسة للأجنحة.

محمود معتوق (2014-2018)

هو ثامن مدير لسجن صيدنايا، ينحدر من قرية "فيديو" التابعة لمحافظة اللاذقية. وهو من مواليد 1970/07/08. حصل على شهادة الثانوية العامة الفرع العلمي من محافظة اللاذقية عام 1989، ثم انتسب إلى الكلية الحربية في كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه، وتخرج عام 1992 من الكلية الحربية باختصاص دفاع جوي.

شغل "معتوق" منصب مدرب لمادة النظام المنظم في كلية الدفاع الجوي، وكان من الضباط البارزين في المادة. وبسبب تميزه وانضباطه في تقديم أحد العروض العسكرية في الدفاع الجوي نُقل إلى مدرسة الشرطة العسكرية في القابون مدرباً لمادة النظام المنظم.

وفي عام 2002 نُدب إلى روسيا لمدة 6 أشهر، للخضوع لدورة تدريبية، وبعد عودته من روسيا عدلت مادة النظام المنظم للجيش العربي السوري، وكان "معتوق" أحد أفراد اللجنة التي كُلفت بتعديل هذه المادة. بدأ بتدريب حرس الشرف والشرطة العسكرية وكتيبة المراسم التابعة للقيادة العامة والأركان، ونال وسام القائد العام في 2004. وبداية شهر آذار/مارس 2007 التحق بدورة القيادة والأركان في أكاديمية الركن، وتخرج في العام 2008 من الدورة، وبقي في إدارة الشرطة العسكرية حتى عام 2013، ثم نُقل إلى سجن صيدنايا في نهاية 2013 خلفاً للعميد "اسمندر".

واصل "معتوق" ارتكاب أبشع أنواع التعذيب والقتل بكافة أنواعه في حق المعتقلين، وأوكل إلى المقدم "هيثم رّجال" إدارة المبنى الأحمر، ومنحه كافة الصلاحيات، وعيّنه ضابط أمن السجن. فشكّل المقدم "رّجال" عصابة سُقيت (عصابة الأشرار)، أكثر أفرادها من الطائفة العلوية، من المحكومين بأحكام سرقة وخطف وقتل، وكانت هذه العصابة تدخل إلى كل مهجع، وتنكّل بالسجناء، وربما قتلت بعضهم داخل المهجع من خلال كسر أعضائهم وتحطيم رقابهم، وكلّ هذا الإجرام كان بتوجيه من "معتوق". وكانت هذه أصعب فترة للسجن. وكانت تعليمات "هيثم" و"معتوق" للسجنائين تعليمات إجرام، ولا سيّما بعد مقتل أخيه الرائد المهندس "محسن أحمد معتوق" في دير الزور، إذ ابتكر طريقة حلق شعر الرأس والجفن بالخيوط للمساجين.

العقيد "معتوق" متزوج ولديه ولدان، ووالده الشاعر أحمد معتوق. تُوقّي "معتوق" في السجن بنوبة قلبية أصابته بتاريخ 2018/01/11.

وسيم حسن (2018-2020)

العقيد "وسيم سليمان حسن"، من مواليد 1968، من قرية "بتغرامو" التابعة لمدينة جبلة. انتسب إلى الكلية الحربية عام 1988، وتخرج برتبة ملازم اختصاص مشاة عام 1991، فتمّ فرزه إلى الحرس الجمهوري، وعيّن مدرباً في مركز تدريب دورات الأغرار التابع لقيادة الحرس الجمهوري في منطقة "جدية الشيباني" في ريف دمشق، ثم رُقّع إلى رتبة ملازم أول في العام 1994. وفي بداية العام 1996 نُقل إلى الشرطة العسكرية (مدرسة الشرطة العسكرية بالقابون)، وخضع خلال هذه الفترة المدرسة إلى دورة تأهيل وتدريب لمدة 6 أشهر، وبعدها عُيّن في الكتيبة 230 في الوحدة الثالثة في قيادة الشرطة العسكرية. ثم رُقّي إلى رتبة نقيب في عام 1998 ونقل إلى الكتيبة الميدانية في قيادة الشرطة العسكرية (وهي كتيبة مستقلة تابعة لقيادة الشرطة العسكرية مباشرة). وفي عام 2000 نُقل إلى لبنان، وتولّى قيادة السّرية الميدانية التابعة للكتيبة الميدانية.

وفي عام 2002 رُقّي إلى رتبة رائد ونُقل إلى سجن تدمر العسكري، واستلم سرّيّة الحراسة التابعة للسجن، وبقي في السجن حتى عام 2006، ثم رُقّي إلى رتبة مقدم ونُقل إلى سجن صيدنايا وبقي فيه حتى نهاية العام 2007، ثم نُقل مرة أخرى إلى قيادة الشرطة العسكرية بدمشق.

وفي بداية العام 2010 رُقّي إلى رتبة عقيد وأعيد مجدّداً إلى سجن صيدنايا، وعيّن معاوناً لمدير السجن "طلعت محفوض"، وبقي في هذا المنصب حتى نهاية العام 2013 حين نُقل إلى اللاذقية رئيساً لفرع الشرطة العسكرية هناك، وبقي في هذا المنصب إلى مطلع العام 2018 حين عُيّن مديراً لسجن صيدنايا العسكري خلفاً لمحمود معتوق، وبقي مديراً للسجن حتى 2020/03/15، بعدها نُقل إلى قيادة الشرطة العسكرية بالقابون، وبقي هناك حتى الشهر السابع 2020، ثم أُحيل إلى التقاعد، وعاد إلى قريته "بتغرامو"، وتوقّف في صباح يوم السبت 12 حزيران/يونيو 2021 بجلطة قلبية، وعمره 52 عاماً.

وبحسب شهادات ناجين وثقتها رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا، شهد السجن في عهد حسن إعدام ما لا يقل عن 500 شخصاً كانوا قد دخلوا في "مصالحات" أو ما يعرف بـ "تسوية وضع" في الغوطة الشرقية ودرعا وحمص وحلب وريفها، وسواها من المناطق التي سيطر عليها النظام بدعم من روسيا بعد عام 2017.

العميد أسامة محمد العلي

العميد أسامة محمد العلي مواليد العام 1971 في إحدى قرى منطقة صافيتا التابعة لمحافظة طرطوس حصل على الشهادة الثانوية في العام 1991 والتحق بالكلية الحربية بتاريخ 1991/11/26 الدورة 46 حربية، تخرج من الكلية في شهر تشرين أول / أكتوبر من العام 1994 برتبة ملازم اختصاص مشاة.

عين العلي في الفرقة الأولى اللواء 91 بمدينة الكسوة وبقي فيها حتى العام 1998، تمتع العلي بعلاقة جيدة مع العماد ابراهيم الصافي قائد الفرقة الأولى حينها، مما ساهم في نقله إلى الشرطة العسكرية.

خضع لدورة تدريبه مدتها 6 شهور في مدرسة الشرطة العسكرية بالقابون وبقي مدرباً في مدرسة الشرطة العسكرية حتى منتصف العام 2001 حيث تم نقله إلى سرية الحراسات في إدارة الشرطة العسكرية حتى العام 2003 وبقي فيها حتى العام 2005 وبعدها تم نقله إلى مفرزة الشرطة العسكرية في قطنا وبقي في قطنا حتى عام 2008 حين كان برتبة رائد. تم نقله في نهاية العام 2008 إلى فرع المباحث العسكرية في الإدارة وفي بداية العام 2010 تم ترقيته إلى رتبة مقدم ونقله إلى سجن صيدنايا، بقي في سجن صيدنايا حتى العام 2014 وبعدها تم نقله في الشهر تموز/يوليو من العام 2014 إلى المباحث العسكرية بفرع دمشق ورفع إلى رتبة عقيد.

نقل في بداية العام 2016 تم نقله إلى فرع القامشلي وعين رئيساً للفرع في القامشلي حتى العام 2018 حيث تم نقله مجدداً إلى سجن صيدنايا.

تسلم العلي إدارة سجن صيدنايا بتاريخ 2020/3/15 ورفع إلى رتبة عميد بتاريخ 2020/7/1 وما يزال حتى لحظة كتابة هذه الأسطر في شهر آب/أغسطس 2022 مديراً لسجن صيدنايا.

سار العلي على نفس نهج من سبقه في إدارة أمور السجن، حافظ على العقوبات وعمليات التعذيب واستمرار عمليات الإعدام خصوصاً بحق المعتقلين الموقوفين بعد العام 2018 أو ما صار يعرف بمعتقلي التسويات، وشهد عهده إصدار رئيس النظام السوري المرسوم رقم 7 لعام 2022 والذي يقضي بمنح عفو عام عن ما أسماه النظام (الجرائم الإرهابية) المرتكبة من السوريين قبل تاريخ 2022/4/30.

جدول 4. مدراء السجن وأبرز الأحداث في عهد كل منهم

مدير السجن	الفترة	أبرز الأحداث
بركات العث	1987-1991	التمييز ضد المعتقلين السياسيين المنتمين لحزب البعث العربي الاشتراكي الجناح العراقي. تعذيب ممنهج ضدهم.
محي الدين محمد	1991-2003	تجميع من بقي على قيد الحياة من المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية في سجن صيدنايا، وإطلاق سراحهم بين الحين والآخر على دفعات كان آخرها في العام 2000.
لؤي يوسف	2003-2006	- إفراغ السجن من معتقلي الأسد الأب السياسيين والبدء بزج معتقلي الأسد الابن. - إصلاحات: صيانة مرافق السجن، وفتح الزيارات لجميع المعتقلين الأمنيين. - العودة إلى نظام العقوبات والحرمان من الزيارة بعد عام 2005.
علي خير بيك	2006-2008	- إطلاق العنان لكُتاب التقارير والمخبرين من المعتقلين، ونتج عن ذلك إعادة التحقيق مع عدد من المعتقلين وفتح قضايا جديدة لهم. - تشديد العقوبات: قطع طويل للماء والكهرباء، وإيقاف للتدفئة، مع إعطاء مفازر الأجنحة صلاحيات واسعة للمعاقبة. وكان لهذا دور كبير في أحداث تمرد 2008 الذي كان سبباً رئيسياً لإقالته.
طلعت محفوض	2008-2013	- تصفيح وتدعيم السجن. - مجزرة سجن صيدنايا 2008 التي أودت بحياة ما لا يقل عن 125 معتقلاً خلال محاولة السيطرة على السجن والقضاء على التمرد. - الاعتماد بشكل رئيسي على صف ضباط من الطائفة السنية بدل العلوية.
إبراهيم سليمان	2013-2013	تصاعد عمليات التعذيب على خلفية اغتيال مدير السجن السابق، وفاة العديد من المعتقلين بسبب البرد وإيقاف التدفئة وغمر المهاجع والمنفردات بالماء.
أديب اسمندر	2013-2014	- تشديد العقوبات، وتصفية عدد كبير من السجناء.
محمود معتوق	2014-2018	- تكثيف الاعتداءات وعمليات التعذيب، وتوظيف طريقة جديدة تقوم على الاعتماد على سجناء قضائيين (أكثرهم من الطائفة العلوية) في الاعتداء على السجناء الأمنيين.
وسيم الحسن	2018-2020	- عادت عمليات الإعدام وإعدام ما لا يقل عن 500 شخص من معتقلي المصالحات الذين احتجزوا بعد إطلاق عمليات تسوية الوضع التي رعتها روسيا في المناطق التي أعادت السيطرة عليها بعد انسحاب قوات المعارضة السورية منها)
أسامة العلي	2020- حتى اليوم	استمرار عمليات الإعدام خصوصاً بحق المعتقلين الموقوفين بعد العام 2018 أو ما صار يعرف بمعتقلي التسويات، إصدار رئيس النظام السوري المرسوم رقم 7 لعام 2022 (مرسوم العفو)

تقوم البنية الإدارية لسجن صيدنايا على مدير السجن من جهة، وضابط الأمن من جهة أخرى. ومع أنّ الصلاحيات التي يمتلكها المدير تخوّله التدخل في الشؤون الأمنية، فإنها بشكل رئيسي تقع تحت سلطة ضابط الأمن، وبهذه الطريقة يكون كافة العاملين في السجن -بمن فيهم المدير- خاضعين لمراقبة مستمرة من قبل ضابط الأمن.

العلاقة بين المدير وضابط الأمن مضبوطة بهذا الفصل بين الإداري والأمني، لكنها ليست محكومة بقوانين ناظمة وواضحة بمقدار ارتباطها بالسلطة الفعلية لكلّ منهما (أي القرب من مراكز القوة في النظام من خلال العلاقات الشخصية). هذا الفصل الأمني-الإداري ينعكس على تقسيم السجن بين مبنى مخصص للمعتقلين القضائيين (الأبيض) وآخر للمعتقلين الأمنيين (الأحمر)، وهو ليس مجرد فصل جغرافي (بين بناءين)، بل هو اختلاف كليّ في طريقة التعامل معهم، وكأننا أمام سجنين خاضعين لإدارتين منفصلتين. ولعلّ هذا ما يفسر تسمية السجناء لأحد المباني بالسجن الأبيض والآخر بالسجن الأحمر. يخضع المعتقلون في كلّ مبنى إلى معاملة مختلفة كلياً حيث ينظر للمعتقلين الأمنيين بطريقتين: إما على أنّهم عملاء وخونة، وإما على أنّهم إرهابيون، وهم في الحالين مُستباحون بكلّ معنى الكلمة من قبل مفارز الأجنحة. لكنّ هذا لا يعني أنّ هذه المفارز تقوم بهذه الممارسات من دون موافقة مسبقة من مدير السجن أو ضابط الأمن. وفضلاً على هذه المعاملة، هناك فصل بين بيانات المعتقلين في المبنى الأحمر (الأمنيين) والمعتقلين في الأبيض (القضائيين)، فبيانات الأمنيين تخضع لسريّة مطلقة لا يستطيع حتى ضباط السجن الوصول إليها (باستثناء المدير وضابط الأمن).

وباختصار، تتيح هذه البنية للسجن القدرة على تصفية المعارضين السوريين، وتقوم علاقاته التنظيمية بإضفاء "الشرعية القانونية" على هذه الممارسات: محاكم وإعدامات بإجراءات رسمية، وشهادات وفاة، وتجهيز المقابر الجماعية. وأكثر ما يثير الاهتمام في علاقاته التنظيمية دور مشفى تشرين العسكري والقضاء؛ فالأول يظهر كمكان لتصفية المعتقل بشهادة وفاة، ثم دفنه، والثاني هو جهة إصدار حكم الإعدام هذا.

ويوضح التقرير كيف أنّ كلّاً من محكمة الميدان العسكري والفرعين 227 و293 مسؤولين بشكل مباشر عما حدث ويحدث في سجن صيدنايا، وعلى هذا فإنّ أيّ مسعى لتحقيق العدالة في سوريا مستقبلاً يجب أن يبدأ من نقطة تحديد المسؤوليات. وقد قامت رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا بتحديد هذه المسؤوليات بناء على البيانات التي جمعتها خلال عام كامل من العمل المكثف، على أمل أن يشجّع هذا التقرير المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال على المضي قدماً في مسار ملاحقة الجناة.

ملحق ١. بروتوكول إجراء المقابلات مع شهود

ينطبق هذا البروتوكول على الضحايا والشهود في جريمة مفترضة، وعلى الشهود المنشقين على سبيل المثال، وعلى مرتكبي جريمة مفترضة. ويمكن أيضاً أن يستخدم في تدوين الملاحظات حول الأحداث والأشخاص الذين لا علاقة مباشرة لهم بقاعدة الجريمة أو الحدث لكن قد يوفر معلومات خاصة بالرابط.

١. إجراء المقابلة

- من المفيد تسجيل المقابلة، وعلى كل حال لا بُدّ من كتابة الإفادة أو طباعتها، ويوقع عليها الشاهد/المصدر والقائم على المقابلة.
- في الحالات التي يتم فيها استخدام مترجم/مترجمة، ينبغي على المترجم/المترجمة التوقيع على بيان يفيد أنه أو أنها قام/قامت بالترجمة الدقيقة لكافة ما تقدم به الشخص الذي تمت مقابلته.
- لدواعٍ أمنية، يجب حفظ ورقة التوقيع بشكل منفصل عن النصّ الرئيسيّ للمقابلة.
- تدوين تاريخ المقابلة وزمانها ومكانها.
- إدراج رقم الشاهد/المصدر وعنوانه إذا كان ذلك ممكناً، والنظر في إمكانية حفظ هذه المعلومات بشكل منفصل عن الوثائق الرئيسية للقاء؛ من أجل حماية الشاهد. كذلك يجب تدوين أسماء كافة الأشخاص الحاضرين، (بما في ذلك المترجم/المترجمين في حال وجودهم).
- وصف ظروف نشوء اللقاء بشكل موجز.
- تلخيص المعلومات المقدمة من المصدر/الشاهد في حال "المقابلة الأولية". ويمكن للملخص أن يقتصر على فقرة واحدة توضح ما هو الحدث الذي تتمحور حوله المقابلة، والمعلومات التي باستطاعة المصدر/الشاهد أن يقدمها وما إذا كان المصدر/الشاهد ضحيةً أو شاهداً أو مشاركاً في الحدث، وما إذا كان المصدر/الشاهد يمكن أن يوفر "معلومات متعلقة بالرابط"، أي معلومات حول تسلسل صدور الأوامر.
- إذا كنت تقوم بأخذ إفادة مفصلة وكاملة، حاول قدر الإمكان تسجيل الأحداث بالترتيب، وكذلك حاول تسجيل بعض المعلومات حول خلفية الحدث، أي ماذا حدث قبله وبعده؟ وتجنب الانتقال بين المواضيع خلال سرد الأحداث، وخلال السرد تأكد من التمييز بوضوح بين الأحداث التي يملك المصدر/الشاهد معلومات مباشرة عنها وتلك التي لديه معلومات عنها من خلال جهة أخرى.
- التأكيد من وجود ثبات في استخدام أسماء الأماكن وأسماء الأشخاص خلال المقابلة.
- إعادة قراءة الإفادة أو ملخصها على المصدر/الشاهد، كي يؤكد فهمك الصحيح لكل محتوياتها.
- دوّن كافة المخاوف التي يعرب عنها الشاهد فيما يتعلق بأمنه أو بأيّ أمر آخر.
- دوّن كافة المخاوف أو الانطباعات التي تتكون لديك بعد اللقاء، واحفظ هذه الملاحظات بمكان منفصل عن الملاحظات التي دونتها حول وقائع المقابلة.

2. ملاحظاتك الشخصية على المقابلة

من المهم جداً تدوين ملاحظاتك الشخصية أثناء المقابلة، وأن تكون معنونة بوضوح على أنها ملاحظات سجلتها لنفسك. قد تحتاج إلى الإجابة عن بعض الأسئلة الآتية أو كلها؛ لكي تتمكن من تكوين انطباعاتك الشخصية حول المقابلة:

- هل من الممكن أن يمتلك المصدر/الشاهد معلومات ذات صلة بالتحقيق الذي أقوم به؟
- هل من الممكن أن يمتلك المصدر/الشاهد معلومات تقودني إلى مصدر آخر قد تكون لديه معلومات ذات صلة بالتحقيق الذي أقوم به؟
- هل من الممكن أن يقدم لي المصدر/الشاهد معلومات حول الحدث أو الجريمة المزعومة، أو معلومات متعلقة بالرباط لم يكن لها حتى الآن أي دور في التحقيق الذي أقوم به؟

3. ملاحظتك على المصدر/الشاهد

راقب سلوك المصدر/الشاهد أثناء المقابلة، وخذ بعين الاعتبار أن تجيب عن الأسئلة الآتية لنفسك المتعلقة بالمعلومات المقدمة لك أثناء التحقيق:

- لماذا قام هذا المصدر/الشاهد بالتقرب مني؟
- هل يحاول المصدر/الشاهد تضليلي وحرّف التحقيق الذي أقوم به؟
- هل يحاول المصدر/الشاهد توسيع دائرة البحث لإبعاد التحقيق عن هدفه الرئيسي؟
- هل يحاول المصدر/الشاهد إغراق التحقيق بمعلومات لا قيمة لها عمداً لإضاعة الجهود؟

4. ما هو مستوى موثوقية المعلومات؟

بعد الانتهاء من المقابلة يجب أن يتم إجراء تقييم للمعلومات التي تم الحصول عليها، وترتيبها، والإجابة على الأسئلة الآتية:

1. هل هذه المعلومات:

مباشرة + مفضلة + متجانسة بين بعضها البعض + مؤكدة من زوايا مختلفة + تدل على نمط معين + جديدة؟ إذا كانت الإجابة بنعم = فإن مستوى موثوقيتها هو الأعلى.

2. هل هذه المعلومات:

مباشرة لكن تقريبية + غير متجانسة أو غير محتملة، ولكنها منطقية بالإجمال + غير مؤكدة من مصادر أخرى حتى الآن + لا تتماشى مع أنماط معينة تم تحديدها في السابق + ليست جديدة بالكامل؟ إذا كانت الإجابة بنعم = فإن مستوى موثوقيتها هو مقبول.

3. هل هذه المعلومات:

غير مباشرة أي من جهة ثانية (معروفة أيضاً "بالسّمعية") وليس للمصدر/الشاهد معرفة مباشرة عن الحدث أو عن المعلومة، ولكنه تلقى هذه المعلومة من مصدر شارك مباشرة في حدث ما، كضحية أو كشاهد أو كمرتكب للجريمة؟ إذا كانت الإجابة بنعم = فإن مستوى موثوقيتها هو مقبول، ولكن وفقاً للظروف.

4. هل هذه المعلومات:

غير مباشرة؟ أي آتية من جهة ثانية وليس للمصدر معرفة مباشرة بالحدث أو بالمعلومة؟ كما أنه لا يعرف أي شخص قد تكون لديه هذه المعلومات المباشرة (نوع المعلومات التي يقال فيها: "الجميع يعرف ذلك على أي حال"). إذا كانت الإجابة بنعم فمستوى وثوقيتها هو الأدنى. وفي أفضل الأحوال يمكن أن تُعدّ هذه المعلومات إشارةً أولى على وقوع حدث ما قد يكون من المفيد التقصي عنه بشكل كامل، ولكن من حيث دلالاتها فإنّ هذه المعلومات لا قيمة لها.



ملحق 2. المقابلات المتعلقة بالبحث

الرقم	الاسم / الرمز	الرتبة	الملاك	تاريخ المقابلة	طريقة المقابلة	المدة
الضباط						
1	A020	مقدم	الفرقة الثالثة	2021 Sep 9	وجهاً لوجه	2 ساعة
1	A020	مقدم	الفرقة الثالثة	2021 Aug 15	وجهاً لوجه	2 ساعة
1	A020	مقدم	الفرقة الثالثة	2021 Jul 13	وجهاً لوجه	2 ساعة
1	A020	مقدم	الفرقة الثالثة	2021 Jun 15	برنامج مشفر	1 ساعة
1	A020	مقدم	الفرقة الثالثة	2021 Jun 20	برنامج مشفر	1 ساعة
1	A020	مقدم	الفرقة الثالثة	2021 May 15	برنامج مشفر	1 ساعة
1	A020	مقدم	الفرقة الثالثة	2021 Apr 15	برنامج مشفر	1 ساعة
1	A020	مقدم	الفرقة الثالثة	2021 Apr 9	برنامج مشفر	1 ساعة
2	A019	رائد	الفرقة الثالثة - اللواء 21	2021 Sep 19	وجهاً لوجه	1 ساعة
2	A019	رائد	الفرقة الثالثة - اللواء 21	2021 Aug 1	وجهاً لوجه	1 ساعة
2	A019	رائد	الفرقة الثالثة - اللواء 21	2021 Jul 23	وجهاً لوجه	1 ساعة
2	A019	رائد	الفرقة الثالثة - اللواء 21	2021 Jun 4	برنامج مشفر	1 ساعة
2	A019	رائد	الفرقة الثالثة - اللواء 21	2021 May 12	برنامج مشفر	1 ساعة
2	A019	رائد	الفرقة الثالثة - اللواء 21	2021 Apr 8	برنامج مشفر	1 ساعة
3	A011	عميد ركن	القوات الخاصة الفوج 47	2021 Jul 12	وجهاً لوجه	1 ساعة
3	A011	عميد ركن	القوات الخاصة الفوج 47	2021 Jun 21	وجهاً لوجه	1 ساعة
3	A011	عميد ركن	القوات الخاصة الفوج 47	2021 May 11	وجهاً لوجه	1 ساعة
3	A011	عميد ركن	القوات الخاصة الفوج 47	2021 Apr 27	وجهاً لوجه	1 ساعة
4	A022	مقدم مظلي	الفرقة الثالثة	2021 May 30	برنامج مشفر	1 ساعة
4	A022	مقدم مظلي	الفرقة الثالثة	2021 Apr 23	برنامج مشفر	1 ساعة
5	A012	عميد ركن	إدارة الدفاع الجوي	2021 Jun 22	برنامج مشفر	1 ساعة
5	A012	عميد ركن	إدارة الدفاع الجوي	2021 May 13	برنامج مشفر	1 ساعة
5	A012	عميد ركن	إدارة الدفاع الجوي	2021 Apr 10	برنامج مشفر	1 ساعة
6	A013	مقدم	قوات خاصة فوج 45	2021 Dec 13	وجهاً لوجه	2,5 ساعة
6	A013	مقدم	قوات خاصة فوج 45	2021 Nov 1	وجهاً لوجه	2,5 ساعة
6	A013	مقدم	قوات خاصة فوج 45	2021 Oct 1	وجهاً لوجه	2,5 ساعة
6	A013	مقدم	قوات خاصة فوج 45	2021 Sep 10	وجهاً لوجه	2,5 ساعة
6	A013	مقدم	قوات خاصة فوج 45	2021 Aug 2	وجهاً لوجه	1 ساعة
6	A013	مقدم	قوات خاصة فوج 45	2021 Jul 1	وجهاً لوجه	1 ساعة
6	A013	مقدم	قوات خاصة فوج 45	2021 Jun 23	برنامج مشفر	1 ساعة
6	A013	مقدم	قوات خاصة فوج 45	2021 May 14	برنامج مشفر	1 ساعة
6	A013	مقدم	قوات خاصة فوج 45	2021 Apr 11	برنامج مشفر	1 ساعة
7	A015	نقيب	إدارة الشرطة العسكرية	2021 Nov 2	برنامج مشفر	20 دقيقة

15 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Oct 2	إدارة الشرطة العسكرية	نقيب	A015	7
17 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Sep 11	إدارة الشرطة العسكرية	نقيب	A015	7
20 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Aug 3	إدارة الشرطة العسكرية	نقيب	A015	7
30 دقيقة	برنامج مشفر		حرس جمهوري	مقدم	A023	8
30 دقيقة	برنامج مشفر		حرس جمهوري	مقدم	A023	8
30 دقيقة	برنامج مشفر		حرس جمهوري	مقدم	A023	8
15 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Dec 14	الفرقة العاشرة	مقدم	A017	9
15 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Nov 3	الفرقة العاشرة	مقدم	A017	9
15 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Oct 3	الفرقة العاشرة	مقدم	A017	9
20 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Sep 20	الفرقة العاشرة	مقدم	A017	9
25 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Aug 5	الفرقة العاشرة	مقدم	A017	9
20 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Aug 6	الفرقة العاشرة	مقدم	A017	9
20 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Nov 4	اللواء 26 مدفعية	مقدم	A014	10
20 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Oct 4	اللواء 26 مدفعية	مقدم	A014	10
25 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Sep 21	اللواء 26 مدفعية	مقدم	A014	10
25 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Aug 7	اللواء 26 مدفعية	مقدم	A014	10
25 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Aug 8	اللواء 26 مدفعية	مقدم	A014	10
20 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Jul 3	اللواء 26 مدفعية	مقدم	A014	10
25 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Jul 4	اللواء 26 مدفعية	مقدم	A014	10
25 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Jun 24	اللواء 26 مدفعية	مقدم	A014	10
25 دقيقة	برنامج مشفر	2021 May 15	اللواء 26 مدفعية	مقدم	A014	10
30 دقيقة	برنامج مشفر	2021 May 16	اللواء 26 مدفعية	مقدم	A014	10
30 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Apr 12	اللواء 26 مدفعية	مقدم	A014	10
30 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Apr 13	اللواء 26 مدفعية	مقدم	A014	10
30 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Mar 1	اللواء 26 مدفعية	مقدم	A014	10
35 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Mar 2	اللواء 26 مدفعية	مقدم	A014	10
35 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Feb 1	اللواء 26 مدفعية	مقدم	A014	10
35 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Feb 2	اللواء 26 مدفعية	مقدم	A014	10
10 دقائق	برنامج مشفر	2021 Aug 20	حرس جمهوري مركز تدريب أغرار	مقدم	A021	11
15 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Aug 21	حرس جمهوري مركز تدريب أغرار	مقدم	A021	11
12 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Jul 5	حرس جمهوري مركز تدريب أغرار	مقدم	A021	11
10 دقائق	برنامج مشفر	2021 Dec 15	الفرقة 25 الكتيبة 33	عقيد ركن	A016	12
10 دقائق	برنامج مشفر	2021 Nov 5	الفرقة 25 الكتيبة 33	عقيد ركن	A016	12
15 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Dec 16	حرس جمهوري، شريّة الحراسة مطار الضمير	مقدم	A018	13
15 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Nov 6	حرس جمهوري، شريّة الحراسة مطار الضمير	مقدم	A018	13
20 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Oct 5	حرس جمهوري، شريّة الحراسة مطار الضمير	مقدم	A018	13
1,5 ساعة	برنامج مشفر	2021 Nov 7	أركان-مدير مكتب العماد هایل حورية	العميد ركن	A010	14
2 ساعة	برنامج مشفر	2021 Oct 6	أركان-مدير مكتب العماد هایل حورية	العميد ركن	A010	14

14	A010	العميد ركن	أركان-مدير مكتب العماد هايل حورية	2021 Sep 22	برنامج مشفر	1,5 ساعة
14	A010	العميد ركن	أركان-مدير مكتب العماد هايل حورية	2021 Aug 22	وجهاً لوجه	3 ساعة
14	A010	العميد ركن	أركان-مدير مكتب العماد هايل حورية	2021 Jul 6	برنامج مشفر	1,5 ساعة
14	A010	العميد ركن	أركان-مدير مكتب العماد هايل حورية	2021 Jun 25	وجهاً لوجه	2 ساعة
14	A010	العميد ركن	أركان-مدير مكتب العماد هايل حورية	2021 May 17	برنامج مشفر	1,5 ساعة
14	A010	العميد ركن	أركان-مدير مكتب العماد هايل حورية	2021 Apr 14	برنامج مشفر	3 ساعة
14	A010	العميد ركن	أركان-مدير مكتب العماد هايل حورية	2021 Mar 3	برنامج مشفر	1,5 ساعة
14	A010	العميد ركن	أركان-مدير مكتب العماد هايل حورية	2021 Feb 3	وجهاً لوجه	3 ساعة
صف الضباط						
1	C010	رقيب مجند	إدارة الشرطة العسكرية- مباحث	2021 Dec 17	وجهاً لوجه	2 ساعة
1	C010	رقيب مجند	إدارة الشرطة العسكرية- مباحث	2021 Nov 8	وجهاً لوجه	2 ساعة
1	C010	رقيب مجند	إدارة الشرطة العسكرية- مباحث	2021 Oct 7	وجهاً لوجه	2 ساعة
1	C010	رقيب مجند	إدارة الشرطة العسكرية- مباحث	2021 Sep 23	وجهاً لوجه	2 ساعة
1	C010	رقيب مجند	إدارة الشرطة العسكرية- مباحث	2021 Aug 23	وجهاً لوجه	2 ساعة
1	C010	رقيب مجند	إدارة الشرطة العسكرية- مباحث	2021 Jul 7	وجهاً لوجه	2 ساعة
1	C010	رقيب مجند	إدارة الشرطة العسكرية- مباحث	2021 Jun 26	وجهاً لوجه	2 ساعة
1	C010	رقيب مجند	إدارة الشرطة العسكرية- مباحث	2021 May 18	وجهاً لوجه	2 ساعة
1	C010	رقيب مجند	إدارة الشرطة العسكرية- مباحث	2021 Apr 15	وجهاً لوجه	2 ساعة
1	C010	رقيب مجند	إدارة الشرطة العسكرية- مباحث	2021 Mar 4	وجهاً لوجه	2 ساعة
1	C010	رقيب مجند	إدارة الشرطة العسكرية- مباحث	2021 Feb 4	وجهاً لوجه	2 ساعة
2	B015	مساعد متطوع	إدارة الشرطة العسكرية- مباحث	2021 Jul 8	وجهاً لوجه	1 ساعة
2	B015	مساعد متطوع	إدارة الشرطة العسكرية- مباحث	2021 Jun 27	وجهاً لوجه	1 ساعة
2	B015	مساعد متطوع	إدارة الشرطة العسكرية- مباحث	2021 May 19	وجهاً لوجه	1 ساعة
2	B015	مساعد متطوع	إدارة الشرطة العسكرية- مباحث	2021 Apr 20	برنامج مشفر	1 ساعة
2	B015	مساعد متطوع	إدارة الشرطة العسكرية- مباحث	2021 Mar 5	برنامج مشفر	1 ساعة
2	B015	مساعد متطوع	إدارة الشرطة العسكرية- مباحث	2021 Feb 5	برنامج مشفر	1 ساعة
3	C011	رقيب مجند	الشرطة العسكرية - سجن صيدنايا - السرية الخارجية	2021 Jul 13	وجهاً لوجه	1 ساعة
3	C011	رقيب مجند	الشرطة العسكرية - سجن صيدنايا - السرية الخارجية	2021 Jun 1	وجهاً لوجه	1 ساعة
3	C011	رقيب مجند	الشرطة العسكرية - سجن صيدنايا - السرية الخارجية	2021 May 20	وجهاً لوجه	1 ساعة
4	C012	رقيب مجند	الشرطة العسكرية - سجن صيدنايا - المطبخ	2022 Jan 1	برنامج مشفر	1,5 ساعة
4	C012	رقيب مجند	الشرطة العسكرية - سجن صيدنايا - المطبخ	2021 Dec 12	برنامج مشفر	1,5 ساعة
4	C012	رقيب مجند	الشرطة العسكرية - سجن صيدنايا - المطبخ	2021 Nov 9	برنامج مشفر	1,5 ساعة
4	C012	رقيب مجند	الشرطة العسكرية - سجن صيدنايا - المطبخ	2021 Oct 8	برنامج مشفر	1,5 ساعة
4	C012	رقيب مجند	الشرطة العسكرية - سجن صيدنايا - المطبخ	2021 Sep 24	برنامج مشفر	1,5 ساعة
5	B025		الشرطة العسكرية - سجن صيدنايا	2021 Mar 15	وجهاً لوجه	3 ساعات
5	B025		الشرطة العسكرية - سجن صيدنايا	2021 Mar 31	وجهاً لوجه	4 ساعات
5	B025		الشرطة العسكرية - سجن صيدنايا	2021 Apr 1	وجهاً لوجه	4 ساعات

4 ساعات	وجهاً لوجه	2021 Apr 12	الشرطة العسكرية - سجن صيدنايا		B025	5
3 ساعات	وجهاً لوجه	2021 Apr 27	الشرطة العسكرية - سجن صيدنايا		B025	5
3 ساعات	وجهاً لوجه	2021 May 3	الشرطة العسكرية - سجن صيدنايا		B025	5
3 ساعات	وجهاً لوجه	2021 May 12	الشرطة العسكرية - سجن صيدنايا		B025	5
4 ساعات	وجهاً لوجه	2021 May 28	الشرطة العسكرية - سجن صيدنايا		B025	5
4 ساعات	وجهاً لوجه	2021 Jun 9	الشرطة العسكرية - سجن صيدنايا		B025	5
3 ساعات	وجهاً لوجه	2021 Jun 16	الشرطة العسكرية - سجن صيدنايا		B025	5
3 ساعات	وجهاً لوجه	2021 Jun 29	الشرطة العسكرية - سجن صيدنايا		B025	5
4 ساعات	وجهاً لوجه	2021 Jul 18	الشرطة العسكرية - سجن صيدنايا		B025	5
3 ساعات	وجهاً لوجه	2021 Jul 24	الشرطة العسكرية - سجن صيدنايا		B025	5
3 ساعات	وجهاً لوجه	2021 Aug 12	الشرطة العسكرية - سجن صيدنايا		B025	5
4 ساعات	وجهاً لوجه	2021 Aug 29	الشرطة العسكرية - سجن صيدنايا		B025	5
4 ساعات	وجهاً لوجه	2021 Sep 3	الشرطة العسكرية - سجن صيدنايا		B025	5
3 ساعات	وجهاً لوجه	2021 Sep 24	الشرطة العسكرية - سجن صيدنايا		B025	5
3 ساعات	وجهاً لوجه	2021 Oct 27	الشرطة العسكرية - سجن صيدنايا		B025	5
4 ساعات	وجهاً لوجه	2021 Nov 9	الشرطة العسكرية - سجن صيدنايا		B025	5
4 ساعات	وجهاً لوجه	2021 Nov 19	الشرطة العسكرية - سجن صيدنايا		B025	5
4 ساعات	وجهاً لوجه	2021 Dec 20	الشرطة العسكرية - سجن صيدنايا		B025	5
3 ساعات	وجهاً لوجه	2022 Jan 29	الشرطة العسكرية - سجن صيدنايا		B025	5
4 ساعات	وجهاً لوجه	2022 Jan 30	الشرطة العسكرية - سجن صيدنايا		B025	5
3 ساعات	وجهاً لوجه	2022 Feb 2	الشرطة العسكرية - مباحث	مساعد أول	B020	6
30 دقيقة	برنامج مشفر	2022 Feb 3	الشرطة العسكرية - مباحث	مساعد أول	B020	6
1,5 ساعة	برنامج مشفر	2021 Apr 24	الشرطة العسكرية - سجن صيدنايا - المحارس الداخلية	رقيب مجند	C013	7
1 ساعة	برنامج مشفر	2021 Apr 25	الشرطة العسكرية - سجن صيدنايا - المحارس الداخلية	رقيب مجند	C013	7
40 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Apr 23	الشرطة العسكرية - سجن صيدنايا - المحارس الداخلية	رقيب مجند	C013	7
ناجون						
30 دقيقة	برنامج مشفر	2021 May 1	داخل سوريا		D014	1
15 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Jun 2	داخل سوريا		D014	1
15 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Jul 14	داخل سوريا		D014	1
20 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Aug 24	داخل سوريا		D014	1
30 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Sep 25	خارج سوريا		D013	2
31 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Nov 10	خارج سوريا		D013	2
32 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Dec 18	خارج سوريا		D013	2
33 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Sep 26	خارج سوريا		D013	2
25 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Nov 11	خارج سوريا		D013	2
35 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Dec 19	خارج سوريا		D013	2
36 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Sep 27	خارج سوريا		D013	2

45 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Nov 12	خارج سوريا		D013	2
36 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Dec 20	خارج سوريا		D013	2
37 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Jul 15	داخل سوريا		D010	3
20 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Aug 25	داخل سوريا		D010	3
35 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Sep 28	داخل سوريا		D010	3
1 ساعة	برنامج مشفر	2020 Sep 8	داخل سوريا		D015	4
1 ساعة	برنامج مشفر	2020 Dec 15	داخل سوريا		D015	4
1 ساعة	برنامج مشفر	2021 Jan 11	داخل سوريا		D015	4
1 ساعة	برنامج مشفر	2021 Feb 6	داخل سوريا		D015	4
1 ساعة	برنامج مشفر	2021 Mar 6	داخل سوريا		D015	4
1 ساعة	برنامج مشفر	2021 Apr 21	داخل سوريا		D015	4
1 ساعة	برنامج مشفر	2021 May 2	داخل سوريا		D015	4
1 ساعة	برنامج مشفر	2021 Jun 3	داخل سوريا		D015	4
1 ساعة	برنامج مشفر	2021 Oct 9	داخل سوريا		D015	4
5 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Nov 13	داخل سوريا		D012	5
6 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Dec 21	داخل سوريا		D012	5
10 دقائق	برنامج مشفر	2021 Dec 22	داخل سوريا		D012	5
30 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Feb 7	داخل سوريا		D011	6
31 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Mar 7	داخل سوريا		D011	6
32 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Apr 22	داخل سوريا		D011	6
24 دقيقة	برنامج مشفر	2021 May 3	داخل سوريا		D011	6
15 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Jun 4	داخل سوريا		D011	6
35 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Jul 16	داخل سوريا		D011	6
17 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Aug 26	داخل سوريا		D011	6
30 دقيقة	برنامج مشفر	2021 Sep 29	داخل سوريا		D011	6
30 دقيقة	برنامج مشفر	2022 Feb 1	داخل سوريا		D016	7
30 دقيقة	برنامج مشفر	2022 Feb 2	داخل سوريا		D016	7
87 دقيقة	برنامج مشفر	2022 Mar 10	خارج سوريا		D017	8
44 دقيقة	برنامج مشفر	2022 April 15	خارج سوريا		D018	9
56 دقيقة	برنامج مشفر	2022 April 15	خارج سوريا		D019	10

الهيكلية الإدارية لسجن صيدنايا

وعلاقاته التنظيمية

تشرين الاول / اكتوبر 2022

جميع الحقوق محفوظة ©

رَابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا
Association of Detainees & The Missing in Sednaya Prison



تشرين الاول / اكتوبر 2022

جميع الحقوق محفوظة ©

info@admsp.org

www.admsp.org